وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بن أحمد – وهران 2–

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

التخصص: علم الاجتماع

محاضرات مقياس

المشكلات الاجتماعية

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علم الاجتماع

من إعداد الأستاذة:

د. سعداوي أم هاني

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بن أحمد – وهران 2–

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

التخصص: علم الاجتماع

محاضرات مقياس

المشكلات الاجتماعية

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس علم الاجتماع

من إعداد الأستاذة:

د. سعداوي أم هاني

السنة الجامعية: 2024/2023

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
مقدمـة	
المحاضـرة الأولـــى: ماهية المشكلات الاجتماعية	
تمهيد	10
أولا: مفهوم المشكلة الاجتماعية	11
1.1. تعريف المشكلة الاجتماعية	11
2.1. المشكلة الاجتماعية والمفاهيم المرتبطة بها	14
ثانيا: أبعاد المشكلة الاجتماعية	17
ثالثا: أقسام المشكلة الاجتماعية	18
رابعا: خصائص المشكلة الاجتماعية	19
خامسا: أسباب المشكلة الاجتماعية	21
سادسا: مواقف الأفراد من المشكلات الاجتماعية	22
سابعا: صفات المشكلة الاجتماعية	25
ثامنا: طرق قياس المشكلة الاجتماعية	27
تاسعا: مستويات دراسة المشكلة الاجتماعية	28
المراجع المعتمدة في المحاضرة الاولى	30
المحاضـرة الثانيـــة: أساليب البحث في دراسة أسباب المشكلات الاجتماعية	
تمهيد	32
أولا: الأسلوب التاريخي	33
ثانيا: الأسلوب السوسيولوجي	34
ثالثا: الأسلوب السيكولوجي	35
المراجع المعتمدة في المحاضرة الثانية	38

المحاضرة الثالثة: مناهج البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية وتصنيفات المشكلة الاجتماعية والصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية	
تمهيد	40
أولا: مناهج البحث في دراسة المشكلة الاجتماعية	41
1.1. الملاحظة بالمشاركة	41
2.1. دراسة حالة	42
3.1. المسح الاجتماعي	42
ثانيا: تصنيف المشكلة الاجتماعية	43
ثالثا: الصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية	45
المراجع المعتمدة في المحاضرة الثالثة	49
المحاضرة الرابعة: النظريات المفسرة للمشكلات الاجتماعية	
تمهيد	51
أولا: منظور الباثولوجيا الاجتماعية	52
ثانيا: نظرية التفكك الاجتماعي	53
ثالثا: نظرية التغير الاجتماعي	54
رابعا: نظرية صراع القيم الاجتماعية	54
خامسا: نظرية الانحراف	55
سادسا: نظرية البناء الاجتماعي	55
سابعا: منظور التصنيف	56
المراجع المعتمدة في المحاضرة الرابعة	58
المحاضرة الخامسة: نماذج من المشكلات الاجتماعية	
أولا: بعض المشكلات الاجتماعية من منظور مرضي	60

1.1. مشكلة الجريمة	60
2.1. مشكلة الإدمان على الكحول والمخدرات	65
3.1. مشكلة الانحراف الجنسي	78
4.1. مشكلة التسول	84
المراجع المعتمدة في المحاضرة الخامسة	88
المحاضـرة السادسة: المشكلات الأسرية	
تمهيـد	92
أولا: تعريف المشكلات الأسرية	93
ثانيا: تصنيف المشكلات الأسرية	93
ثالثا: أمثلة عن بعض المشكلات الأسرية	95
1.3. مشكلة سوء معاملة الأطفال	95
2.3. مشكلة الطلاق	99
المراجع المعتمدة في المحاضرة السادسة	102
المحاضـرة السابعـة: المشكلات السكانية	
تمهيد	105
أولا: أمثلة عن المشكلات السكانية	106
1.1. مشكلة التضخم السكاني	106
2.1. مشكلة الفقر	109
3.1. مشكلة الجوع	115
المراجع المعتمدة في المحاضرة السابعة	118
خاتمـة	119
قائمة المراجـع	120

مقدمة:

تعد المشكلات الاجتماعية من أبرز اشكالات علم الاجتماع او ما يسمى علم العلل الاجتماعية الذي يقوم بتشخيص الامراض الاجتماعية الناجمة عن التغيرات الاجتماعية التي تحصل دائما وبشكل مستمر داخل المجتمع سواء كان ذلك بتأثيرات خارجية (حرب، كساد اقتصادي، حصار اقتصادي او جوي، او تطور تقني) أو بتأثيرات داخلية (ثورة، انقلاب سياسي او عسكري، تحولات سكانية سريعة، وغيرها)، فلقد تفاقمت المشكلات الاجتماعية كما ونوعا، الأمر الذي دفع علماء الاجتماع لان يتناموا في دراساتهم لها كل حسب منطلقه، فان هناك علاقة جدلية متفاعلة بين التغير الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية، ولما كان المجتمع الانساني لا يعرف السكون والركود التام، فان أي حالة تغير في جزء من أجزائه أو معيار من معاييره أو قيمة من قيمه أو نمط من أنماطه أو نسق من أنساقه فان ذلك التغير يخلق مشكلات اجتماعية لبعض الناس الذي يتمسكون بما تم إلغاؤه أو تبديله بسبب تعلقهم به وخدمته لمصالحهم الذاتية، أو أنه يمثل جزءا من وجودهم الاجتماعي ، ومن ناحية أخرى فان ليس كل مخالفة للمعيار أو قيمة أو نمط يعد انحرافا وبالتالي يتحول الى مشكلة اجتماعية بل أحيانا تكون هذه المخالفة تمثل إبداعا وجرأة خلاقة لان المعيار الذي تم مخالفته أو القيمة التي لم يتم احترامها أصبحت لا تخدم مصالحهم أو لا تتناسب مع طموحات الناس فالذي يخالفها أو لا يلتزم بها لا تعد منحرفا أو موصوما اجتماعيا بل متحررا من بعض قيود الماضي ومتحررا مع تطورات الحياة الاجتماعية.

هذا وأني في اطار علمي قسمت هذا العمل لمحاور تخص **مقياس المشكلات الاجتماعية** من خلال مطبوعة بيداغوجية موجهة لسنة الثانية علم الاجتماع، فقد حاولنا في مضمونها التطرق الى كل ما يتعلق بهذا المقياس لكي يكون كافي لتوصيل المعلومة نظريا وذلك في مجموعة محاضرات وكانت **المحاضرة الأولى** مضمونها حول ماهية المشكلة الاجتماعية تناولنا فيها تعريف بالمشكلة وأبعادها، بعد ذلك أقسامها وأسبابها ثم خصائصها وصفاتها، وبعد ذلك عرفنا طرق قياس المشكلات الاجتماعية ومستوياتها وكيفية دراسة المشكلات الاجتماعية، أما **المحاضرة الثانية** تم تحديد أساليب البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية ، يوجد ثلاث أساليب الاسلوب التاريخي، والاسلوب السوسيولوجي وأخيرا الاسلوب السيكولوجي، أما **المحاضرة الثالثة** كانت حول مناهج البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية فكانت هذه المناهج الملاحظة بالمشاركة ومنهج دراسة الحالة، والمسح الاجتماعي، وتطرقنا أيضا لتصنيفات المشكلات الاجتماعية، وكذلك تناولنا في هذه المحاضرة الصعوبات التي تعترض لحل المشكلات الاجتماعية .

في حين كانت **المحاضرة الرابعة** حول النظريات المفسرة للمشكلات الاجتماعية (منظور الباثولوجيا الاجتماعية، نظرية التفكك الاجتماعي، نظرية التغير الاجتماعي، نظرية صراع القيم الاجتماعية، نظرية الانحراف، نظرية البناء الاجتماعي، منظور التصنيف)، ولقد قسمنا نماذج من المشكلات الاجتماعية الموجودة في الواقع ومنتشرة كثيرا في المجتمعات الى ثلاث محاضرات، متمثلة في أولا **المحاضرة الخامسة** تناولت المشكلات الاجتماعية من منظور

مرضي (مشكلة الجريمة، مشكلة الادمان على المخدرات والكحول، مشكلة الانحراف الجنسي، مشكلة التسول)، أما **المحاضرة السادسة** جاءت حول المشكلات الأسرية تطرقنا الى تعريف المشكلات الأسرية وتصنيفها وبعض الأمثلة منها(سوء معاملة الأطفال ، مشكلة الطلاق)، وجاءت في ختام المحاضرات **المحاضرة السابعة** تناولنا المشكلات السكانية وأخذنا نماذج منها (مشكلة التضخم السكاني، مشكلة الفقر، مشكلة الجوع) .

ومن خلال هذه المطبوعة وما قدمناه من محاضرات للطلبة فإنني سعيت الى محاولة تحقيق أهداف هي:

- ✓ التعريف بماهية المشكلة الاجتماعية لدى طالب علم الاجتماع.
- ✓ ابراز أهمية علم الاجتماع في تحليل ومعالجة المشكلات الاجتماعية.
- ✓ معرفة بعض نماذج المشكلات الاكثر انتشارا في المجتمع، وكيفية ايجاد حل لها كطالب في علم الاجتماع.

المحاضرة الأولى:

ماهية المشكلات الاجتماعية

تمهيد:

أولا: مفهوم المشكلة الاجتماعية

1.1. تعريف المشكلة الاجتماعية

2.1. المشكلة الاجتماعية والمفاهيم المرتبطة بها

ثانيا: أبعاد المشكلة الاجتماعية

ثالثا:أقسام المشكلات الاجتماعية

رابعا: خصائص المشكلات الاجتماعية

خامسا: أسباب المشكلات الاجتماعية

سادسا: مواقف الافراد من المشكلات الاجتماعية

سابعا: صفات المشكلات الاجتماعية

ثامنا: طرق قياس المشكلات الاجتماعية

تاسعا: مستويات دراسة المشكلات الاجتماعية

المراجع المعتمدة في المحاضرة الاولى

تمهيد:

تعد **المشكلات الاجتماعية** من أبرز إشكالات علم الاجتماع التي تتميز بالاختلافات التي تحكمها التباينات الايديولوجية بين الباحثين وذلك بحكم أنها ترسم معالم خريطة اجتماعية، ثقافية وسياسية، اقتصادية واضحة للإزعاجات، ويضاف إلى هذه التباينات إشكالية تحديد مفهوم المشكلة الاجتماعية حيث أنها تعتبر من أولى الصعوبات التي يواجهها الباحث في هذا المجال لأنه لا يوجد تحديد علمي مقنع وشامل لهذا المفهوم.

أولا: مفهوم المشكلة الاجتماعية (Social Problème)

1.1. تعريف المشكلة الاجتماعية:

إن المشكلة الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية وينجم عن أحوال المجتمع والبيئة الاجتماعية لمواجهته وتحسينه، وهي تصاحب التقدم الصناعي ويزداد الاحساس بها عند بعض مجموعات السكان عندما يقارنون الظروف التي يحيها الناس مثلا بالظروف التي يمكن أن تكون موجودة وتؤدي إلى كسر حدة هذه المشكلات.

وفي تعريف آخر: المشكلة تنشأ حين يعجز الانسان عن الوصول إلى هدفه بطريقة مباشرة، كما أنها هي العائق الموجود في موقف ما، ويحول هذا العائق بين الفرد والوصول إلى هدفه[1].

ويرى "**محمد المحيس**" أن المشكلة الاجتماعية هي تلك الصعوبات ومظاهر الانحراف والشذوذ في السلوك الاجتماعي ومظاهر سوء التكيف الاجتماعي السليم التي يتعرض لها الفرد فتقلل من فاعليته وتحد من قدراته على بناء علاقات اجتماعية ناجحة مع الآخرين، فالمشكلة الاجتماعية للشباب ليست منفصلة عن مشكلاتهم الجسمية والنفسية والعقلية والفكرية ،بل هي مرتبطة تمام الارتباط وفي كثير من الأحيان نجدها متداخلة معها، فالشاب **مثلا** إذا ساءت صحته أو أصيب بنقص جسماني لا يقف تأثير ذلك عند حد تقليل كفايته الجسمية ،بل يتعدى ذلك إلى تقليل كفايته النفسية والعقلية والاجتماعية .

ويرى كل من " **هورتون وليزلي** " أن المشكلة الاجتماعية هي حالة تؤثر على عدد من الناس ويتم هذا التأثير بطرق وأساليب ينظر إليها على أنها مرفوضة وغيلا مرغوب فيها، كما أنهم يشعرون برغبة شديدة للقيام بفعل اجتماعي جمعي مضاد لهذه الأساليب والطرق التي يتم بها ظهور المشكلة.

ويعرف الدكتور **أحمد زكي بدوي** في معجمه **العلوم الاجتماعية** تعريفا للمشكلات الاجتماعية ينص على أنها هي المفارقات بين المستويات المرغوبة والظروف الواقعية، فهي مشكلات بمعنى أنها تمثل اضطرابا وتعطيلا لسير الأمور بطريقة مرغوبة، وتتصل المشكلات الاجتماعية بالمسائل ذات الصفة الجمعية التي تشمل عددا من أفراد المجتمع بحيث تحول دون قيامهم بأدوارهم الاجتماعية وفق الإطار العام المتفق عليه والذي يتماشى مع المستويات المألوفة للجماعة. وتعرف أيضا أنها مجموعة الصعوبات والعوائق السلوكية التي يمكن أن تنسب الى البيئة الاجتماعية.

ومن ناحية أخرى يرى **رودني ستارك** أن الحالة تصبح مشكلة اجتماعية عندما يعرفها عدد من الناس أو عدد من الأقوياء منهم، حتى ولو كان ذلك مجافيا للحقيقة.

ولقد اقترب بعض الباحثين من ربط المشكلات بقيم الجماعة ومعاييرها أكثر فأكثر. فقد ذهب **دنتلر** الى أن المشكلة الاجتماعية حالة تعرفها جماعات هامة من السكان بأنها انحراف عن المقاييس أو تعطل لبعض المعايير التي تعتقد هذه الجماعات أنه يجب تدعيمها [2].

وهناك تعريف آخر حول المشكلة الاجتماعية يصفها بأنها حالة تعبر عن عدم استقرار (أو اضطراب) في نمط العلاقات الاجتماعية يهدد وجود احدى قيم المجتمع أو احدى مؤسساته لجعلها غير ملائمة داخل مجتمعها الأمر الذي يدفع الأفراد الى المطالبة بإعادة استقرار النمط المهدد أو ردع مسببات الاضطراب ،هذا التعريف يوضع شعور الافراد بتهديد أحد الضوابط الاجتماعية(قيمة أو مؤسسة) التي يعيشوها معها بحيث يطالبون بإعادة نمط علاقاتهم الى حالته السوية الطبيعية لا سيما وإن تغير تلك العلاقات يعني وضعها في حالة غير مرغوب فيها لعدم خدمتها لوجودهم أو لمصالحهم الاجتماعية، وهذا يسبب لهم مشكلة اجتماعية أو سلسلة مشكلات متتابعة [3].

وعلى هذا يمكن أن تعرف المشكلة الاجتماعية بأنها:

- موقف يواجه الانسان، أو الجماعة أو المجتمع.
- تعجز إمكانات هذه الوحدات عن مواجهة هذا الموقف.
- تحتاج هذه الوحدات (الفرد، الجماعة، المجتمع) الى مصدر خارجي يساعد على مواجهة هذه الموقف سواء كان ذلك بالدعم المادي أو الاجتماعي.

وخلاصة القول فان المشكلة الاجتماعية هي الخروج عن النظم الاجتماعية وبذلك يعتبر سلوك منحرف يؤدي بالفرد أو الجماعة الى مشكلة تختلف باختلاف الظروف التي هي فيها (الزمان، المكان) [4].

2.1. المشكلة الاجتماعية والمفاهيم المرتبطة بها:

1. **المشكلة الاجتماعية والمشكلة الشخصية:** لقد قدم الكثير من المفكرين أمثلة للتفريق بين المشكلة الاجتماعية والشخصية، وذلك لمعرفة الأسباب وفهم طبيعة المشكلة واقتراح العلاج المناسب لها أو التخفيف من حدتها.

فقد قدم **رايت ميلز** أمثلة كثيرة للتفريق بين المفهومين منها:

– أنه إذا كان شخص ما عاطلا عن العمل، فان هذه الشخص قد يعاني من صعوبة ما ترجع الى قدراته وامكانياته من خلال عدة عوامل شخصية، منها الكسل عن العمل أو عدم التدرب على وظيفة معينة أو وجود مشكلات أخرى كالمشكلات الصحية التي تمنعه من أداء عمله، لكونه معاقا صحيا، ومن هذه الناحية تكون هذه المشكلة مشكلة شخصية.

ومن جانب اخر يضيف **ميلز** عند ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، هنا تكون مشكلة اجتماعية لان أسبابها تخرج عن دائرة الفرد ومشاكله، ومن هنا ميز **ميلز** بين المشكلة الشخصية والمشكلة الاجتماعية، التي عرفها بأنها خللا في البناء العام للمجتمع سواء كان هذا البناء اجتماعيا أو اقتصاديا.

2. **المشكلة الاجتماعية والظاهرة الاجتماعية:** يمكن أن نميز بين الظاهرة الاجتماعية والمشكلة بالتسليم بأن الثقافة ومكوناتها الجزئية هي التي تساهم بالدرجة الأولى في تحديد درجة الانحراف السلوك أو التفاعل الاجتماعي عن الظواهر الطبيعية الصحية التي صنعتها [5] ، فالسلوك الاجتماعي المتكرر الملزم للفرد أو الجماعة نسميه "الظاهرة الاجتماعية " وفي هذا الحال يوجد فرد وجماعة بشرية نسميها (البيئة الاجتماعية) والتي بدورها تسبب تفاعلا اجتماعيا وظواهر اجتماعية.

فدخول الطلاب صباحا الى مدارسهم وخروجهم منها بعد انتهاء الدراسة هو سلوك اجتماعي متكرر ومعتاد عليه طوال العام الدراسي، وهذا يكون ظاهرة اجتماعية لها ضوابطها التي تحكمها مثل نظافة الطالب واصطحابه الكتب وانتظار سماع الجرس لدخول الفصل والأجواء التي يخلقها من التحدث عن المدرسة والواجبات المنزلية والمدرسية والمجلات الحائطية والمسابقات الفكرية والتنافس بين التلاميذ للحصول على الترتيبات الأولى وغيرها، فاذا اختلت هذه الظاهرة ، ولم يكن الطالب نظيفا ولم يذهب الى المدرسة في الموعد المحدد ولم يؤد واجباته المنزلية والتلفظ بعبارات قبيحة وعدم احترام الأستاذ، كل هذا يشكل انحرافا عن الظاهرة الاجتماعية الطبيعية ، وانحراف السلوك عن المقاييس العامة للمجتمع ، وبالتالي تصبح مشكلة اجتماعية يجب التوقف عندها ودراسة مسبباتها والتصدي لها وإيجاد حلول لها.

ولا شك أن هناك عدة مراحل تمر بها الظاهرة الاجتماعية لتتحول الى مشكلة اجتماعية، وهي:

- السلوك السوي المقبول من الجميع.
- السلوك غير السوي والمنحرف قليلا [6].
- السلوك المنحرف تماما (المشكلة الاجتماعية).
- معالجة الضرر الناتج عن المشكلات الاجتماعية ومحاولة إيجاد الحلول للقضاء على مسببات المشكلة والرقي بالمجتمع.
- ظهور الآثار السلبية على مستوى الفرد أولا ثم المجتمع كنتيجة للمشكلة الاجتماعية.

3. الفرق بين الظاهرة الاجتماعية السلبية والمشكلة الاجتماعية:

الفرق بينهما فرق في التطور اذ رغم ان المشكلة الاجتماعية في أساسها كانت ظاهرة اجتماعية سلبية الا أن هناك عدة فروق هي:

- الظاهرة حالة استثنائية تظهر بسرعة وتختفي، أما المشكلة فلها جذورها الراسخة وتستمر في الظهور طويلا.
- الظاهرة يمارسها عدد قليل من الناس وبشكل خفي، في حين العدد في المشكلة الاجتماعية كبير ويجهرون بها.

- الجهود الفردية تكفي لحل الظاهرة السلبية، أما المشكلة الاجتماعية فتحتاج لعلاجها الى جهود الجماعة كلها [7].

فهناك عدة أمور إذا وجدت في الظاهرة السلبية تحولت الى مشكلة اجتماعية وهي: تزايد عدد الممارسين لها، العلانية بالفعل السلبي، أن تكون نتيجة لتشابك عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية، أن تترب عليها خسائر ونتائج سلبية على المستوى المجتمعي [8].

ثانيا: أبعاد المشكلة الاجتماعية:

المشكلة الاجتماعية هي الحالة الاجتماعية التي تعكس انتهاكا لقيم الأفراد أو تناقض أحكامهم على ما هم معتادون عليه، مما يجعلهم يحكمون عليها بأنها تشكل مشكلة لهم تحتاج حل، للمشكلة بعدين مهمين ومرتبطين هما أساسا للحكم على كون هذه الظاهرة تشكل مشكلة وهما:

البعد الموضوعي، البعد الذاتي.

- **البعد الموضوعي:** هو الأثر الذي يقع على الفرد أو الأفراد، ويمكن قياسه أو حسابه وتقدير الأضرار التي يقع على الفرد.
- **البعد الذاتي:** هو مستوى الإدراك والشعور العام لدى أفراد المجتمع بهذه المشكلة.

ثالثا: أقسام المشكلات الاجتماعية:

ويقسم " **ميرتون**" المشكلات الاجتماعية إلى نمطين:

الأول: يطلق عليه التفكك الاجتماعي ويقصد به الوهن التنظيمي.

الثاني: يطلق عليه السلوك المنحرف.

والتقسيم لا يعني أن كل نمط يركز على ظواهر متباينة، وإنما يتناولان جوانب مختلفة من نفس الظاهرة.

أ. **التفكك الاجتماعي:** يشير هذا المفهوم إلى ما يصيب النسق الاجتماعي من قصور أو خلل في أدائه لوظائفه الأساسية وهي تحقيق الاستمرارية والاستقرار.

ويقصد " **ميرتون** " بأنه فشل الأفراد في تحقيق التوقعات الاجتماعية للأدوار التي يحددها المجتمع لأفراده، فيحصل صراع بين ما يقوم به الفرد من سلوك يومي وبين توقعات المجتمع، وعادة ما يحدث التفكك الاجتماعي بسبب التغير الاجتماعي المفاجئ فيحدث عدم توازن بين أجزاء النظام الاجتماعي العام في المجتمع ،وبالتالي نرجع المشكلة الاجتماعية المتضمنة في التفكك الاجتماعي إلى إخفاق النسق في أن يجعل التنظيم الاجتماعي للمراكز ملتحما ومتماسكا مع الأدوار المتوقعة، أي عدم قدرة النسق على القيام بمتطلباته الوظيفية بطريقة فعالة.

ب. السلوك المنحرف: ويشير مفهومه إلى الخروج عن المعايير الاجتماعية، ويميز "**ميرتون**" بين نمطين من أنواع السلوك المنحرف يتباينان من حيث المسببات والنتائج المترتبة عليها وهما: **السلوك اللاتوافقي والسلوك المنحرف**

فالسلوك اللاتوافقي هو يمثل سلوك الفرد غير المتوافق تحدي لشرعية المعايير الاجتماعية التي يعارضها ويرفضها.

والسلوك المنحرف هو ينحصر اهتمام المنحرف في كيفية الهروب من العقوبات الخاصة بالمعايير الاجتماعية.

إذا أثرت المشكلة الاجتماعية سلبا في الأفراد أو الجماعات أصبحت سلوك انحرافي وتطلب مواجهة وتدخل.

رابعا: خصائص المشكلات الاجتماعية

المشكلة الاجتماعية تتميز بما يلي:

- ✓ أنها تثير اهتمام وانتباه كبير من أفراد المجتمع ومؤسساته.
- ✓ الصعوبة النسبية، لأنها تمس الفرد والمجتمع معا، وترتبط بكثير من العوامل والمتغيرات ولا يمكن أ تعزى لسبب واحد مهما كان هذا السبب قويا، بمعنى أن للمشكلة الاجتماعية اسبابا متعددة.

- ✓ التدخل بين المشكلات الاجتماعية، فهي عادة بعضها مع بعض كتداخل النظم الاجتماعية تمام، فمشكلة الأحداث المتشردين متداخلة في النظم الاقتصادية والتربوية والأسرية وغيرها.
- ✓ أنها تلقائية ليست من صنع الفرد أو بضعة أفراد ولكنها من صنع المجتمع كله.
- ✓ أنها مزودة بصفة الجبر والإلزام، أي أنها تفرض نفسها على الأفراد ولا يسع هؤلاء أن يخالفوها.
- ✓ أنها عامة ومنتشرة، كما أنها ظاهرة تاريخية أي عبارة عن لحظة في تاريخ جماعة من الناس.
- ✓ النسبية، بمعنى أن المشكلات الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات والأزمان كما أن تحديد المشكلات يتأثر بحالة الفرد، فقد تبرز المشكلة بسبب عامل السن أو اللون أو العرق، فما يعتبره الشيوخ مشكلة، قد لا يعتبره الشباب كذلك، وما يعتبره البيض مشكلة قد لا يعتبره السود كذلك.
- ✓ للمشكلة الواحدة ابعاد مختلفة تؤثر في مظاهرها ودرجتها ومدى أولويتها، فهي ترتبط ببعد التاريخ والمكان والقانون والسياسة والاقتصاد والبعد الثقافي والاجتماعي والتربوي [9].

خامسا: أسباب المشكلة الاجتماعية

المشكلة الاجتماعية هي انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح، طالما أن هذه القواعد تضع معايير معينة يكون الانحراف عنها مؤديا إلى رد فعل واضح من الجماعة، ويرى العديد من الباحثين أن كثير من المشكلات الاجتماعية ترجع إلى عدم إشباع بعض الاحتياجات بين أفراد المجتمع، وهذه الاحتياجات قد تكون اجتماعية أو نفسية أو اقتصادية أو بيولوجية أو صحية أو تعليمية وعدم الإشباع في النواحي السابقة يرجع إلى مجموعة من العوامل هي:

عوامل ذاتية :ترجع إلى الفرد نفسه.

عوامل أسرية :ترجع إلى أسرة الفرد.

عوامل اجتماعية :ترجع إلى الجماعات التي ينتمي إليها الفرد.

عوامل بيئية :ترجع إلى الحي أو المجتمع المحدود الذي يسكن فيه الفرد.

عوامل مجتمعية :ترجع إلى ظروف المجتمع العام الذي يعيش فيه الفرد.

ومن الأسباب التي تؤدي إلى المشكلات الاجتماعية أهمها ما يلي:

- ✓ التقدم التكنولوجي الذي يصحبه تصدير أنواع من الأجهزة والآلات إلى بعض المجتمعات والذي تصحبه أنماط ثقافية غريبة تماما على أفراد المجتمع، ومن هنا يحدث شيء من الهزات الاجتماعية التي قد تنجم عنها بعض المشكلات الاجتماعية.
- ✓ الانفتاح الشديد على المجتمعات الأخرى والنقل الحضاري منها، حيث أن المجتمعات البشرية تتعامل مع بعضها، وينقل بعضها من بعض في مجالات كثيرة، وخاصة في المجالات التقني.
- ✓ عدم تفهم المجتمعات لحاجات الشباب، وعدم إشباع تلك الحاجات بالطرق السليمة المشروعة.
- ✓ الفجوة الثقافية بين الأجيال، فمن الملاحظ أن هناك اختلافا بين الكبار والصغار في فهمهم للأمور، وفي تعاملهم مع الأحداث ولذلك هناك أنواع من الصراع تبدأ بين أطراف المعادلة في المجتمع الواحد.

سادسا: مواقف الافراد من المشكلات الاجتماعية

عندما يدرك الافراد وجود مشكلة اجتماعية نجدهم يتخذون مواقف مختلفة ومتباينة اتجاه كل حسب بعده الاجتماعي ومن أبرز هذه المواقف:

1. عدم الاكتراث (اللامبالاة):

وذلك بسبب ضغوط العمل وانشغال الفرد بوسائل ترفيهية تبعده عن مناقشة المشكلات الدائرة في مجتمعه وخاصة المشكلات التي تعكس المصلحة العامة، فيبدي عدم اهتمامه بها ولا يعير اهمية لها، بيد أنه يناقشها إذا مست مصلحته الذاتية أو أضرت بها عندئذ يتخذ موقفا من المشكلة ويبدي اكتراثه منها ويناقش جوانبها مع الآخرين [10].

2. الاستسلام القدري:

يتشكل هذا الموقف عند الذين يؤمنون بالحظ والنصيب وبالقدر المكتوب ممثلا الموقف الخنوعي الذي يقبل بسوء الحظ أو البلية أو خيبة الامل، هذا الموقف لا يدفع أو يشجع الفرد في البحث عن حل للمشكلة التي يواجهها أو يبادر في معالجتها لان معتقداته القدرية تغذي تفكيره فتقنعه بأن ما حصل له هو مقدر له ومكتوب عليه فيستسلم لها بقناعة ورضا، ولا يسمح لذهنه أن يفكر لمعرفة أسبابها وكيفية معالجتها بل يندب حظه أو بخته على ما أصابه.

3. الشك الساخر المتهكم:

أصحاب هذا الموقف يؤمنون بالفضيلة وبهيمنة المصالح الذاتية على السلوك البشري المندفعة بدوافع حقيرة أو بدافع انساني، وإذا حصلت مشكلات اجتماعية فإنها تعبر عن مصالح الناس الذاتية فلا يهتمون لما يحصل داخل المجتمع من مشكلات لأن

مصالحهم مشبعة ودائرة تفكيرهم ضيقة فلا يبذلون جهدا للارتقاء بمستوى تفكيره او توسيع دائرته، إنه موقف متشكك بأسلوب ساخر.

4. الجزاء الديني:

مفاده أن المشكلة الاجتماعية التي حصلت داخل المجتمع ماهي سوى عقوبة الله على خطيئة الانسان أو على كفره والحاده أو اشراكه بالله أو عدم ايمانه بالله، فالفيضانات والحروب والكساد الاقتصادي أو البطالة يعدها هذا الموقف عقوبة الله على الذين كفروا بنعمتهم أو اشراكهم بالله أو الحادهم [11].

5. الافراط العاطفي:

يعكس هذا الموقف أفرادا يعيشون في بؤرة المشكل الاجتماعي، ويتفاعلون معه ويتحمسون لمعالجته أو حله، ويكون شغلهم الشاغل الحديث عن المشكل والمبالغة بوصفه وتهويل صورته والاسراع بمعالجته، ويتركز حديثهم عن معاناة الفرد أكثر من معاناة المؤسسة الاجتماعية أو المجتمع ككل، لذا نجدهم يندمجون في لب المشكل ومتغيراته ويهولون آثاره وابعاده ويخلقون من الافراد الذين يعيشون فيه رموزا نبيلة وذات شأن رفيع المستوى.

6. الموقف الاجتماعي العلمي:

إنه موقف علماء الاجتماع المتخصص بالعمل أو الرعاية الاجتماعية، يركز على تحديد المشكل، أسبابه، أبعاده، وابراز الحقائق المرتبطة به، والاحكام القيمة المتعلقة عليه وما ينضوي تحت غطائها، أي عدم التعاطف المفرط بل التحليل والتدقيق وهذا أصعب المواقف واكثرها جهدا وعناء [12].

سابعا: صفات المشكلات الاجتماعية

تتميز بما يلي:

1. أنها تظهر في كافة المجتمعات الإنسانية سواء كانت كبيرة الحجم أو صغيرة ، معقدة البناء أم بسيطة متخلفة أم متحضرة، تقليدية أم متمدنة.

2. تختلف في سعة حدودها وتكرار وقوعها ودرجة توزيعها وكثافة الاضطراب الفكري والعاطفي المصاحب لها.

3. تتشكل تدريجيا على مراحل مترابطة لذا فإنها لا تظهر فجأة أو عفوية.

4.أنها متطورة اجتماعيا.

5. تُفسر على أنها أحد أوجه التغير الاجتماعي.

6. يساعد التطور التقني على خلقها داخل المجتمع.

7. تظهر بسبب التغيرات الحاصلة في أسلوب العيش ومستواه أو أنواع الممارسات الاجتماعية للأسرة والتعليم والدين والاقتصاد والسياسة والعلاقات الدولية وسواها من المتغيرات المؤثرة.

8. تعكس صرامة الضغوط الاجتماعية في بعض الاحيان كالفقر والاتكالية والضغوط السكانية (زيادة الوفيات، والمواليد) والصراعات العرقية والبطالة، ارتفاع معدل الجرائم والانحرافات السلوكية والحرب، الدعاية والتربية [13].

9. أن الاضطراب الفردي يبرز من نفس القوى الحيوية التي تفرز أو تنتج الاضطراب الاجتماعي.

10. أنها ملتصقة بالفساد والتفسخ الاجتماعي داخل المجتمع.

11. تظهر في منشأ يعكس الاضطراب الاجتماعي والشخصي، أي تبرز نتيجة تمزق النسيج العلائقي الاجتماعي أو نتاج سلسلة تمزقات تحصل داخل المجتمع [14].

ثامنا: طرق قياس المشكلة الاجتماعية:

هناك طريقتين يمكن بواسطتهما قياس المشكلة الاجتماعية، هما:

- ✓ **القياس الموضوعي:**

إن المشكلة الاجتماعية هي بمثابة موقف اجتماعي يشكل تهديدا لاستقرار المجتمع ورفاهية أفراده، ومن أكثر الأساليب وضوحا لقياس خطورة المشكلة الاجتماعية هو القيام بإحصاء عددي لكل من يتأثر بوطأتها، فعلى سبيل المثال يمكن معرفة عدد مدمني المخدرات، وعدد المجرمين، عدد حوادث التمييز العنصري أو الديني أوالجنسي، كما يمكن معرفة عدد الفقراء المعدمين في المجتمع [15].

غير أن القياس الاحصائي بما يوفره من احصاءات غالبا ما يكون غير دقيق، ومن هذا المنطق يصعب القياس الاحصائي في مجال المشكلات الاجتماعية، بالإضافة الى أن الكثير من المشكلات يصعب قياسها قياسا احصائيا دقيقا، **مثلا:** إذا أردنا معرفة عدد ضحايا الادمان على تعاطي العقاقير المخدرة، فلاسبيل أمامنا سوى اللجوء الى سجلات الجهات المختصة.

- ✓ **القياس الذاتي:**

إن القياس لخطورة المشكلة الاجتماعية غالبا ما يقوم على أساس أحكام قيمية أكثر من اعتمادها على الاحصاءات، فالإحصاءات المتعلقة بالانتحار أو الانحرافات الجنسية

مثلا رغم أنها تشمل عددا قليلا نسبيا من الناس، إلا أنها غالبا ما تعتبر مشكلات اجتماعية خطيرة [16].

8. تاسعا: مستويات دراسة المشكلات الاجتماعية:

يمكن دراسة المشكلات الاجتماعية من خلال مستويين أساسيين يهدفان إلى تحقيق أهداف علاجية أو وقائية وهما:

أ. المدخل الوقائي:

وهو الذي يتوقع فيه المسئولون عن المجتمع حدوث المشكلات، نتيجة لعلمهم بأسبابها مقدما وبالظروف التي تؤدي إليها ومن ثم يبدؤون في اتخاذ الواجبة لذلك قبل وقوع المشكلة وتكون النتيجة سليمة [17]

هي قلة الخسائر، ويعتمد على نتائج العلوم الأخرى وعلى معطياتها **مثل:** علم النفس، علم الاجتماع، علم الاحصاء .....الخ.

ب. المخل العلاجي:

وهو مستوى يستهدف القضاء على مشكلات قائمة بالفعل، ويعاني منها السكان، وإذا لم يستطع القضاء على المشكلات تماما أو نهائيا فهم على الأقل يحاول التخفيف منها قدر المستطاع، وهذا المستوى هو الشائع بين معظم المجتمعات.

إن المستويين **العلاجي والوقائي** يمكن أن يسيرا جنبا إلى جنب في نفس الوقت، بحيث تكون معالجة آثار المشكلة الاجتماعية سائرة في الوقت الذي تكون فيه أمور الاعداد للوقاية من تكرارها أو زيادتها [18].

المراجع المعتمدة في المحاضرة الاولى:

1. محمد حسن غانم، **مشكلات نفسية اجتماعية (الادمان، الجناح، العنف، اساءة معاملة الاطفال، تلوث البيئة والزحام)**، على الموقع www.kotobia.com
2. دلال ملحس استيتية، عمر موسى سرحان، **المشكلات الاجتماعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان/ الأردن، 2012، ص ص 17-19-20.
3. دلال ملحس استيتية، عمر موسى سرحان، **نفس المرجع**، ص ص 29-30.
4. غربي صباح، **المشكلات الاجتماعية**، دار المجدد للطباعة والنشر والتوزيع، ب.ط، 2020، الجزائر، ص ص 19-20.
5. غربي صباح، **نفس المرجع**، ص ص 20-21.
6. غربي صباح، **نفس المرجع**، ص ص 21-22.
7. غربي صباح، **نفس المرجع**، ص 23
8. غربي صباح، **نفس المرجع**، ص23.
9. غربي صباح، **نفس المرجع**، ص ص 24-25.
10. معن خليل عمر، **علم المشكلات الاجتماعية**، دار الشروق، ط1، 2005، ص ص 21.
11. معن خليل عمر، **نفس المرجع**، ص ص 21-22.
12. معن خليل عمر، **نفس المرجع**، ص ص 22-23.
13. معن خليل عمر، **نفس المرجع**، ص ص 17-18.
14. معن خليل عمر، **نفس المرجع**، ص 18.
15. علي عيد راغب، **مشكلات اجتماعية معاصرة، نماذج مختارة من مجموعة مجتمعات عربية معاصرة**، مجموعة دالتا، ط2، الكويت، 1994، ص ص 13-14.
16. على عيد راغب، **نفس المرجع**، ص ص 14-15.
17. حسن شحاته سعفان، **اسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، ط8، القاهرة /مصر، 1985، ص 82.
18. حسن شحاته سعفان، **نفس المرجع**، ص 82.

المحاضرة الثانية:

أساليب البحث في دراسة المشكلة الاجتماعية

تمهيد

أولا: الأسلوب التاريخي

ثانيا: الأسلوب السوسيولوجي-الاجتماعي-

ثالثا: الأسلوب السيكولوجي-النفسي-

المراجع المعتمدة في المحاضرة الثانية

تمهيد:

إن العوامل المسببة للمشكلات الاجتماعية كثيرة ومتنوعة، وأن العلاقات القائمة بينها غالبا ما تكون غامضة ويصعب التنبؤ بها. لذا فان محاولة فهم المشكلات الاجتماعية يتطلب استقصاء شاملا لجميع العوامل المؤدية لهذه الاخيرة وتحليلها تحليلا دقيقا.

ولقد أجمعت الدراسات العلمية التي تناولت المشكلة الاجتماعية بالبحث والتقصي والتنظير على أن هناك ثلاث أساليب علمية هامة جدا يمكن من خلالها تحليل المشكلة والبحث في عوامل حدوثها وهي كالتالي: الأسلوب التاريخي – والسوسيولوجي – والسيكولوجي.

أولا: الأسلوب التاريخي:

من أبرز سمات المجتمع الإنساني خضوعه لظاهرة التغيير المستمر، وهذا ما جعله يمر بمراحل من التطور على مدى العقود، فالمجتمع الإنساني بدأ بسيطا وأخذ بالتعقيد بفعل العديد من العوامل، وهذه التطورات أدت إلى ظهور العديد من الوضعيات الاجتماعية الجديدة المختلفة مع الوضعيات السابقة، هذه الوضعيات قد تكون بداية لظهور مشكلات اجتماعية جديدة، ومثل هذا التوالد للوضعيات الناتج عن التطور أو التغير، فما يتعرض له المجتمع من تغير في المراحل السابقة هو من العوامل المهمة في حدوث مشكلات اجتماعية، فهناك علاقة ترابطية بين المراحل التاريخية والمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع [1].

لعل أهمية هذا الأسلوب في دراسة المشكلات الاجتماعية تبرز في أنه يساعد الباحث على الآتي:

- الكشف عن المشكلات التي واجهها الانسان في الماضي وأساليبه في التغلب عليها والعوائق التي حالت دون إيجاد الحلول لها.
- تحديد العلاقة بين المشكلات الاجتماعية وبين البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أدت الى نشوئها.
- الكشف عن الأصول الحقيقية للنظريات والمبادئ العلمية وظروف نشأة هذه النظريات بهدف البحث عن الروابط بين الظواهر الحالية والظواهر الماضية وردها الى أصولها التاريخية [2].

كما يجب التأكيد على مجموعة اعتبارات يجب مراعاتها عند استخدام الأسلوب التاريخي وهي:

إن المادة التاريخية ليست هدف البحث العلمي، لكنها وسيلة إثبات الفروض والوصول الى النتائج.

الحوادث التاريخية لا ترتبط بسبب معين بل بمجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة التي قد يصعب حصرها وضبطها، ولابد لذلك أن تتوافر المهارة والدقة في معالجة الظاهرة وتفسيرها [3].

الأسلوب السوسيولوجي:

إن الافراد عندهم أفكار عديدة بطرق مختلفة حول المشاكل الاجتماعية لان المجتمع الحديث به أنواع متعددة من الصراع والتعقيدات والاضطرابات توصف غالبا بأنها الازمات الاجتماعية لعصرنا، ويشار غالبا الى أن النظم الاجتماعية التي تزداد أحكاما لسلوك الناس وتؤدي الى نفس الوقت الى زيادة أبعادهم الاجتماعية تحدث من الثغرات في البناء الاجتماعي مما يؤدي الى انبثاق عدد كبير من المصاعب أمام الافراد والتصدعات التي تصيب المجتمع والتي يشار اليها أنها مشكلة اجتماعية.

لفحص الفكرة السوسيولوجية عن المشكلة الاجتماعية فلابد لنا معرفة 6 مسائل مرتبطة هي: المقياس المركزي للمشكلة الاجتماعية، وفي هذا الصدد يجب أن يميز تمييزا واضحا بين المستويات الاجتماعية والوقائع الاجتماعية.

إلى أي حد يمكن أن نجد للمشاكل الاجتماعية جذورا أو أصولا اجتماعية.

من هم الناس الذين يحددون المشكلة الاجتماعية في المجتمع.

المشاكل الاجتماعية الظاهرة والباطنة [4].

الادراك الاجتماعي للمشاكل الاجتماعية.

الطرق الذي يدخل بها الاعتقاد في إمكان إصلاح المواقف الاجتماعية غير المرغوبة في تعريف المشاكل الاجتماعية.

يضيف " **جيلين**" أنه إذا كان غرض علم الاجتماع أن يدرس المجتمع دراسة علمية ووصف التغيرات الاجتماعية وتفسيرها، فإن غرض العلم الأساسي فهم المجتمع أولا ثم وضع برامج وسياسات اجتماعية تترجم هذا الفهم العلمي للمجتمع الى حركة إصلاح اجتماعي. كما يتعين عند دراسة المشكلة الاجتماعية للحد من خطورتها أن نلاحظ هذه المشكلة في علاقتها بالبناء الاجتماعي وبمراحل تطور المجتمع ليسهل تقديم التفسيرات الملائمة، فالمشكلات تتفاوت بين الرف والحضر وبين المناطق الحضرية المختلفة [5].

الأسلوب السيكولوجي:

إن علم النفس يختص بدراسة الفرد على أساس أنه أصغر وحدة بشرية، لكنه قد أوقفنا على حقيقة أن الفرد يدرك ذاته من خلال إدراكه للآخرين، بل تتشكل قيمه واتجاهاته ومعاييره من خلال التواجد مع الآخرين لأن الفرد لابد أن يندمج مع الآخر [6].

إن اختلافات الأفراد النفسية تؤدي إلى الاختلاف في اتجاهاتهم السلوكية ومواقفهم، وقد تكون هذه الاختلافات من العوامل التي تؤدي أن يتجه بعضهم إلى الخروج عن المتعارف عليه المجتمع وبالتالي سلوكيات منحرفة عن القواعد والقيم والمعايير الاجتماعية، ويرى بعض علماء النفس إلى أن المشكلات الاجتماعية تظهر بفعل الفروق الفردية وانعكاس ذاتية الفرد على المجتمع، وبالتالي فهم يعطون الأولوية للعوامل النفسية في حدوث المشكلات الاجتماعية [7].

إن الكثير من المشكلات الاجتماعية تكمن خلفها أسباب نفسية، فالإدمان مثلا هو في حقيقة الأمر إدمان الفرد، وإن الأضرار سوف تعود على الفرد المدمن، وكثير ما نسمع مدمنين يرفضون محاولات أسرهم ومجتمعاتهم من أجل إخضاعهم للعلاج وتوجد مقولة يرددونها " أنا الذي أدمن وأنا الذي أدمر نفسي فما دخل الآخرين بي؟ " لكن الواقع لهذه المشكلة يدرك أنه لكي يحدث الإدمان لابد من تضافر مجموعة ثلاثية من العوامل هي: الفرد، ثم توافر المخدرات بكافة أنواعها وقد يجرب الشخص نوعا من المخدرات، وقد ينوع من المواد المخدرة حتى يجد راحته النفسية في مخدر ما، ثم طبيعة المجتمع الذي يضم بين جوانبه الفرد المدمن والمواد المخدرة وموقفه من هذه المشكلة، وهل يلجأ الى اعتبار المدمن مريضا يستحق العلاج أو مجرما يعزل خلف أسوار السجون، وهناك العديد من المشكلات الاجتماعية مثل: الاغتصاب– إساءة معاملة الأطفال، البغاء وغيرها من المشكلات [8].

أما أصحاب اتجاه علم النفس الاجتماعي فقد أرجعوا ظهور المشكلات الاجتماعية إلى عدم احترام الأفراد للمعايير الاجتماعية.

ويرى أصحاب هذا الأسلوب أن علم النفس قد يسهم في تقديم تفسيرات علمية للمشكلات الاجتماعية ومن الأهمية أن نعرف أهمية مدرسة التحليل النفسي في إلقاء الضوء على مشكلات مثل: المخدرات، ادمان الخمور، انحراف الاحداث، وقد أرجعت مدرسة التحليل النفسي كل مظاهر الانحراف إلى تجارب سنوات الطفولة الأولى[9] .

المراجع المعتمدة في المحاضرة الثانية:

1. فهمي سليم الغزوي وآخرون، **المدخل الى علم الاجتماع**، دار الشروق، عمان/ الاردن، 1992، ص381.

2. علي معمر عبد المؤمن، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الأساسيات والتقنيات والأساليب**، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ط1، ليبيا، 2008، ص ص 279-280.

3. علي معمر عبد المؤمن، **نفس المرجع**، ص280.

4. محمد عاطف غيث، **المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية/مصر، د.س، ص ص 60-61.

5. محمد سعيد فرج، **ما علم الاجتماع**، منشأة المعارف، الاسكندرية/مصر، 2012، ص ص 301-302.

6. فهمي سليم الغزوي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 382.

7. فهمي سليم الغزوي وآخرون، **نفس المرجع**، ص 382.

8. محمد حسن غانم، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 5-6.

9. فهمي سليم الغزوي وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 382.

المحاضرة الثالثة: مناهج البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية وتصنيفات المشكلة الاجتماعية-

والصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية

تمهيد

أولا: مناهج البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية

1.1. الملاحظة بالمشاركة

2.1. دراسة الحالة

3.1. المسح الاجتماعي

ثانيا: تصنيف المشكلات الاجتماعية

ثالثا: الصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية

المراجع المعتمدة في المحاضرة الثالثة

تمهيد:

تعتمد البحوث والدراسات الاجتماعية في حالات عديدة على معلومات وبيانات موجودة بالفعل مثل: الوثائق، والمستندات التاريخية، نتائج الأبحاث المنشورة في علم الاجتماع، وعندما لا تتاح البيانات والحقائق عن مشكلة ما فإنه يتم التوصل إليها من خلال وسائل مختلفة، ومن أبرز الوسائل التي يستخدمها علماء الاجتماع في دراسة المشكلات الاجتماعية: الملاحظة بالمشاركة، دراسة الحالة، المسح الاجتماعي.

في حين نجد ان المشكلات الاجتماعية لها تصنيفات (أنواع) مختلفة، فلقد ذهب العديد من العلماء الى تصنيفها كل على حسب سوف نتطرق لهم في هذه المحاضرة، وكذلك للمشكلة الاجتماعية صعوبات تعترضها وذلك يصعب حلها في مواقف مختلفة من المجتمع ككل والفرد خاصة.

أولا: مناهج البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية:

تعتمد البحوث والدراسات الاجتماعية في حالات عديدة على معلومات وبيانات موجودة بالفعل مثل: الوثائق، والمستندات التاريخية، نتائج الأبحاث المنشورة في علم الاجتماع، وعندما لا تتاح البيانات والحقائق عن مشكلة ما فإنه يتم التوصل إليها من خلال وسائل مختلفة، ومن أبرز الوسائل التي يستخدمها علماء الاجتماع في دراسة المشكلات الاجتماعية: الملاحظة بالمشاركة، دراسة الحالة، المسح الاجتماعي.

1.1. الملاحظة بالمشاركة:

تتضمن الملاحظة المشاركة عدة أشياء فيرى أحد الباحثين الى أن الملاحظة المشاركة تتضمن قدرا من التفاعل الاجتماعي الحقيقي في ميدان الدراسة، وملاحظة مباشرة للوقائع المتصلة بموضوع الدراسة وجمع قدر من الوثائق.

وفي الملاحظة يشارك الباحث بصورة مباشرة ويلاحظ الواقع الاجتماعي الذي يدرسه وهو في نفس الوقت يعد جزءا من الواقع الاجتماعي الخاضع للدراسة [1].

2.1. دراسة الحالة:

هي الدراسة المتعمقة والمكثفة لظاهرة اجتماعية معينة وهي ما يطلق عليها " الدراسة المونوغرافية"، ومن أمثلة على ذلك التي يمكن دراستها من خلال دراسة الحالة وقائع الشغب، السلوك المنحرف داخل الجماعة الاجرامية، نوعية الحياة داخل المستشفيات العقلية...الخ، وقد يكون وحدة الدراسة في دراسة الحالة فردا أو جماعة أو نظاما أو مجتمعا محليا [2] .

3.1. المسح الاجتماعي:

يستخدم بهدف التوصل الى حقائق أو آراء حول قضية أو مشكلة أو ظاهرة معينة من سؤال مجموعة الأفراد، وقد يتكون مجموع الأفراد من أي طبقة أو فئة أو شريحة اجتماعية، مثلا: مشاهدي برنامج تلفزيوني معين أو مستهلكي سلعة معينة، وليس من الضروري ولا العملي أن يشمل المسح كل مفردات وحدة أو مجتمع الدراسة، وانما يتم تطبيقه على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، ومن الضروري أيضا أن تكون العينة المسحوبة عينة ممثلة لمجتمع الدراسة حتى يمكن تعميم نتائج المسح على مجتمع الدراسة [3].

ثانيا: تصنيف المشكلات الاجتماعية

توجد عدة أنواع للمشكلات الاجتماعية هي:

1. مشكلات حياتية (أساسية):

وهي التي تؤثر على أفراد المجتمع تأثيرا كبيرا مثل مشكلات (الإسكان، الغذاء، التعليم، الصحة، ...) ومثل هذه المشكلات إذا لم يتم مواجهتها تؤثر على بناء المجتمع ووظائفه ويترتب عليها مشكلات أخرى مثل (ارتفاع معدلات الجريمة، الأمية، انتشار الأوبئة والأمراض).

فإذا لم تتم مواجهة المشكلات التعليمية زادت نسبة الأمية، وإذا لم تكن هناك رعاية صحية مناسبة وقائية، علاجية انتشرت الأوبئة والامراض.

2. مشكلات اقتصادية:

وتشمل انخفاض متوسط دخل الفرد، وضعف المؤسسات الاقتصادية عن القيام بوظائفها الإنتاجية، والاعتماد على الاستهلاك أكثر من الإنتاج وضعف المدخرات الخاصة بالمواطنين وعدم ميل المواطنين إلى انشاء مشروعات اقتصادية [4].

3. مشكلات اجتماعية:

وهي تعني أكثر من مجرد وجود احتياجات غير مشبعة لقطاعات كبيرة من السكان ويسعى الأفراد الى بذل الجهد سواء بمفردهم أو بمساعدة فريق لمواجهة هذه المشكلات، ومن هذه المشكلات الاجتماعية ما تعانيه الأسرة من تفكك في العلاقات الاجتماعية، عدم وجود أماكن لشغل الفراغ يؤدي بهم الى مشكلات كبيرة مثل: الإدمان على المخدرات، مشكلات أسرية، الطلاق.

4. مشكلات مجتمعية:

وهي تتصل ببناء المجتمع (المنظمات، والمؤسسات) وسياسة المجتمع (مجموعة الإجراءات، التشريعات)، والأفراد المكونين للمجتمع (أفراد، جماعات)، وتتصل كذلك بوظائف المجتمع (الإنتاجية، الاجتماعية) والتي لها انعكاس مباشر على أمن واستقرار المجتمع.

كما تشمل المشكلات المجتمعية " مشكلات انحراف الأحداث، البطالة، الإرهاب"، ومثل: هذه المشكلات لها تأثير على كافة القطاعات الأخرى بالمجتمع (المشكلات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الصحية، الأمنية، التعليمية).

وقد حدد لنا " **كلير دراك**" **Clair Drake** أنواع المشكلات الاجتماعية، وهي:

- مشكلات تتضمن اهتماما متزايدا مثل مشكلة البطالة [5] .

- مشكلات تتضمن مجال اهتمام واسع المدى تنبثق من خلال وسائل الاتصالات، مثل انحراف الأحداث.
- مشكلات تتضمن اهتمام جماعات اقتصادية خاصة.
- مشكلات تتضمن اهتمام جماعات صغيرة ذات أهداف إنسانية [6].

ثالثا: الصعوبات التي تعترض حل المشكلات الاجتماعية

وهناك العديد من الصعوبات لحل المشكلة الاجتماعية تتمثل فيما يلي:

1. تعقد المواقف الاجتماعية:

يرجع السبب في تعقد المواقف الاجتماعية لتشابك أسباب ومسببات المشاكل الاجتماعية، والى صعوبة ضبط المواقف والتحكم فيها، وصعوبة عزل أحاسيس الباحث نفسه عن الموضوع الذي يبحث فيه أو يحاول أن يحل مشكلته.

2. صعوبة إجراء التجارب في العلوم الاجتماعية:

يرجع سبب صعوبته الى تعذر ضبط متغيرات المشكلة تحت ظروف التجربة التي تتطلب الضبط والدقة والتحكم، وتعذر القياس الدقيق الذي تنقصه الدقة بسبب تشابك العلوم الاجتماعية وتداخلها، وذلك لأن طبيعة الظاهرة الاجتماعية تمتاز بالتفرد [7].

3. تعذر الوصول الى قوانين اجتماعية:

يرجع السبب في التعذر الوصول لصعوبة اجراء التجارب في العلوم الاجتماعية، لأن عدم القدرة على ضبط المتغيرات تحت ظروف التجربة العلمية لا يمنحنا القدرة على الوصول الى قوانين اجتماعية تنطبق على جميع المشكلات الاجتماعية.

4. صعوبة تجنب الباحث للجوانب الذاتية:

لأن الباحث لا يستطيع عزل أحاسيسه عن المشكلة وبالتالي فان نتائج البحث لا تخلو من الأحكام الشخصية التي تعكس شخصية الباحث، فمهما حاول الباحث أن يحقق قدرا من الموضوعية والحياد فإن اختياره للمشكلة وكذلك دراستها وتحليلها ومحاولة علاجها يتأثر بعدة عوامل هي:

- خبرته وانتمائه الايديولوجي.
- وصعه الطبقي.
- موقفه في المجتمع.

5. استحالة دقة المقاييس الاجتماعية:

يرجع السبب في الاستحالة للفردية في الشخصيات وفي المجتمعات، وكذلك تفرد المواقف الاجتماعية وتفرد العوامل الاجتماعية والثقافية وتفرد الاستجابة البشرية نحو تلك المشكلات الاجتماعية [8].

6. الانطباعات الخاطئة عن المشكلات الاجتماعية في التالي:

- عدم الاتفاق بين الناس على ما يعتبر مشكلة اجتماعية: يرجع عدم الاتفاق الى الفروق في القناعات الشخصية للأفراد فما هو متفق عليه بين بعض الناس على أنه يمثل مشكلا لا يكون هكذا مع جميعهم، وهناك من يرى **المشكلة العرقية** بين السود والبيض تمثل مشكلة اجتماعية بينما لا يراها البعض الآخر هكذا لأنها تضع الأعراق في المكانات التي تليق بها [9].
- اعتبار المشكلات الاجتماعية شيئا طبيعيا وأمرا لا يمكن تجنبه: البعض ينظر الى المشكلات الاجتماعية على أنها حالات طبيعية محتومة يتعذر اجتنابها، وفي الواقع لا توجد هناك مشكلة محتومة ومتعذر اجتنابها إنما هناك ظروف معينة تعمل على انتاج أو طرح أو افراز ناتج لا محال لا يمكن اجتنابه أو منع وقوعه، أي أن المشكلة ناتجة عن القانون الطبيعي ويمتلك الحتمية.

7. عدم كفاية المعلومات عن بعض المشكلات الاجتماعية:

بعض المشكلات الاجتماعية الخطيرة قد لا تتوافر بيانات كافية ومناسبة عنها ولسبب أو لآخر، ومن بين هذه الأسباب أن بعض الأفراد لا يسمحون لغيرهم بالنقص عنهم أو معرفة أمورهم الخاصة تلك التي تجعلهم طرفا في مشكلة اجتماعية تمس قطاعا عريضا من قطاعات المجتمع [10].

8. صراعات القيم والمصالح:

في بعض المجتمعات قد تتعارض بعض القيم التي يؤمن بها الغالبية العظمى من أفراد تلك المجتمعات مع مصالح طبقة معينة ذات مصالح خاصة وذات تأثير معين في سير الأمور في تلك المجتمعات (الطبقات الغنية، الطبقات التجارية).

9. النقص في تكامل الحلول:

إن كثرة المشكلات الاجتماعية واتساعها لتشمل قطاعات كبيرة من المجتمعات المعاصرة، قد جعل تكامل الحلول المتعلقة بها أمرا متعذرا سواء بالنسبة للحكومات أو المؤسسات التي تسعى وراء هذه الحلول، كذلك فإن الحلول التي وجدت لبعض المشكلات نتجت عنها مشكلات أخرى لا يمكن التهوين من شأنها [11].

المراجع المعتمدة في المحاضرة الثالثة:

1. محمد محمود الجوهري وعدلي محمود السمري، **المشكلات الاجتماعية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2011، ص 20.

2. محمد محمود الجوهري وعدلي محمود السمري، **نفس المرجع**، ص 21.

3. المرجع نفسه، ص 21.

4. بهاء الدين خليل تركية، **مشكلات اجتماعية معاصرة**، دار المسيرة، ط1، عمان/الاردن، 2014، ص26.

5. عصام محمد منصور، **مدخل الى علم الاجتماع**، دار خليج، ط1، الاردن، 2011، ص101.

6. محمد سعيد فرج، **مقدمة في علم الاجتماع**، نور الاسلام، القاهرة/مصر، 1990، ص30.

7. عبد الباسط محمد حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص73.

8. المرجع نفسه، ص74.

9. غربي صباح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 35-36.

10.عبد الباسط محمد حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص74.

11. غربي صباح، **مرجع سبق ذكره**، ص36.

المحاضرة الرابعة: النظريات المفسرة للمشكلات الاجتماعية

تمهيد

أولا: منظور الباثولوجيا الاجتماعية The s.Pathology Perspective

ثانيا: نظرية التفكك الاجتماعي Social Désorganisation Théorie

ثالثا: نظرية التغير الاجتماعي social Change Théorie

رابعا: نظرية صراع القيم الاجتماعية Value Conflict Théorie

خامسا: نظرية البناء الاجتماعي Social Structure Théorie

سادسا: نظرية الانحراف Déviance Théorie

سابعا: منظور التصنيف Labelling Perspective

المراجع المعتمدة في المحاضرة الرابعة

تمهيد:

نجد أنه من الضروري فحص الظروف الدقيقة لكل من الأسرة والمدرسة، والمجتمع باعتبارها البيئات التي تحدث فيها المشكلات الاجتماعية، ويمكن فهم هذه الظروف في ضوء نظريات اوسع، وتكتسب النظريات العلية الأساسية مضمونها وصلاحيتها بعد اختبار تلك الظروف المميزة في حياة المجتمع.

أولا: منظور الباثولوجيا الاجتماعية The s.Pathology Perspective

ظهر هذا المنظور بظهور علم الاجتماع واكتسب بذلك خصائص وسمات النظرية الاجتماعية، بتأكيداتها العضوية واهتماماتها التطورية، ومزاعمها الإصلاحية، وقد شكلت الباثولوجيا الاجتماعية اهتماما مميزا للمنظرين الأوروبيين الأوائل أمثال " أوجست كونت "، و" هيربرت سبنسر" ثم أخذت بعدا جديدا على أيدي الرعيل الأول من علماء الاجتماع الأمريكيين ، الذين وقعوا تحت تأثير المنهج العلمي في المجالات الفنية، مما أدى الى محاولتهم وضع أسلوب علمي في مجال دراسة المشكلات الاجتماعية وإيجاد الحلول المناسبة لها في الولايات المتحدة الامريكية [1].

وتستند المقدمات المنطقية لها المنظور الى "المماثلة العضوية" التي تقارن المجتمع بالجسم الإنساني، وتنظر الى كل منهما باعتباره كائنا حيا كبيرا تعمل أجزاؤه المترابطة معا من اجل سلامة وثبات بناء هذا الكائن، فحينما يفشل الافراد أو النظم الاجتماعية في الحفاظ على استمرار التقدم في المجتمع مع الظروف المتغيرة، فإن ذلك يحدث خللا في الحالة السوية للكائن الاجتماعي، وهنا ينظر للأفراد أو النظم الاجتماعية بانها معتلة اجتماعيا أو ما يطلق عليها اصطلاح " الباثولوجيا الاجتماعية"، وقد كان علماء الاجتماع الاوائل يميلون الى تحديد ماهية الافراد الذين يعتبرون مصدر المشكلات في المجتمع ، ذلك أن الافراد الذين هم مصدر هذه المشكلات ، ويميل علماء هذه النظرية الى التركيز الكبير حول العيوب التي تعتري

المجتمع ونظمه المختلفة ،إحساسا منهم بان المجتمعات اللاأخلاقية تولد أفرادا لا اخلاقيين يعملون على خلق مشكلات اجتماعية عديدة [2]، ويرون كذلك أن تلك المشكلات إذا ما زادت حدتها وعظم تأثيرها في النظم الاجتماعية القائمة في المجتمع وبقيت بدون حل فإنها سوف تعمل على تجريد المجتمع من سماته الانسانية، ولذا فان علماء هاته النظرية يركزون اهتمامهم على تغيير اخلاقيات الافراد والمجتمعات الى الافضل، مؤكدين بان التعليم يشكل الحل الامثل للمشكلات الاجتماعية [3].

ثانيا: نظرية التفكك الاجتماعي: Social Désorganisation Théorie

إن ثبات ورسوخ أي مجتمع يعود إلى إجماع أفراده واتفاقهم على معايير السلوك وقواعده التي اتخذها، وبالتالي يصبح الجميع متكيفين بشكل طبيعي في حياتهم، ولكن حينما يهتز إجماع هؤلاء الأفراد لسب أو لآخر وحينما لا تصبح قواعد السلوك الموجودة متماسكة، أو حينما تأتي قواعد جديدة، يصبح المجتمع حينئذ في حالة تفكك اجتماعي.

إن التفكك الاجتماعي عبارة عن حالة جديدة للمجتمع يجد أفراده أنفسهم فيها، وهم لا يتماشون مع نفس معايير السلوك التي كانوا فيها من قبل، كما أن توقعاتهم لهذا السلوك فيما بينهم لم يعد محل اتفاق أو اجماع.

ومن جهة أخرى فإن نتائج التفكك الاجتماعي تسبب ضغطا على الأفراد الجماعات داخل المجتمع، فإن ظاهرة الطلاق التي تعاني منها الكثير من المجتمعات تسبب خلل في الخلية

الأولى (الأسرة) للمجتمع، والخلل الموجود في الأسرة يعني دخول معايير جديدة في الأسرة ما يؤدي الة التفكك الاجتماعي [4].

ثالثا: نظرية التغير الاجتماعي: social Change Théorie

هنا يشير التغير الاجتماعي الى تغير أنماط التفاعل داخل المجتمع، مثل التغير في العادات والتقاليد، والتكنولوجيا، كذلك فإن التغير الاجتماعي يمكن أن يشتمل على شيء فإن الافراد المتغيرة تكون متغيرة نحو أي شيء.

فقد تبنى بعض علماء الاجتماع فكرة مؤداها أن التغير الاجتماعي هو السبب الأصلي والمبدئي للمشكلات الاجتماعية، ولقد حاولوا أن يربطوا ذلك مع معدل التغير.

بينما قال بعضهم بأن سرعة التغير وراء المشكلات الاجتماعية، ويقول البعض الآخر أن اختلاف معدل التغير بالنسبة لأجزاء معينة من المجتمع هو السبب في التغير.

رابعا: نظرية صراع القيم الاجتماعية: Value Conflict Théorie

من المعروف أنه في كل مجتمع توجد مجموعة من القيم التي يشترك فيها جميع أفراد هذا المجتمع تقريبا، كما أن هناك قيما تختص بها مجموعات معينة داخل المجتمع الواحد وليس شرطا أن تكون عامة بين جميع الأفراد، وهذه القيم تختلف من جماعة لأخرى.

وأهم شيء هو أن صراع القيم يعتبر من أخطر الصراعات وإنه ليس من السهل أن يتوصل فيه المجتمع إلى حلول بسيطة، وذلك لأن كل جماعة تعتقد أنها على حق فيما يتعلق بقيمها التي تدافع عنها، ومن ناحية أخرى أنها ليست على استعداد للتنازل عن قيمها بكل سهولة

مثلا: الصراع بين الأجيال والذي ينشأ نتيجة وجود فجوة بين الأجيال التي عايشت فترات تاريخية وخبرات مختلفة (نأخذ صراع الأب / الابن داخل الاسرة)[5].

خامسا: نظرية البناء الاجتماعي: Social Structure Théorie

وأصحاب هذه النظرية يرون أن المجتمع كله هو المشكلة، بما في ذلك كل مؤسساته، وأيضا كل ما هو موجود فيه من آراء ومذاهب، فهم يرفضون بناء المجتمع ذاته، وذلك على العكس تماما من النظريات الأخرى التي تؤيد وتدعم البناء الاجتماعي.

ويرون أنه لكي تحل المشكلة ينبغي أن نعيد تنظيم الوضع الاجتماعي كله، كذلك يقدمون وجهة نظر بأن لا ينبغي الالتفات للأفراد في المجتمع وإنما البناء الاجتماعي كله هو الذي ينبغي النظر إليه والاهتمام به.

ولكي نحل مشكلة اجتماعية لابد أن نعيد تشكيل البناء الاجتماعي في كل مقوماته [6].

سادسا: نظرية الانحراف: Déviance Théorie

نادى لهذه النظرية وفقدان المعايير "**دور كايم**" ويرى أن المشكلة الاجتماعية هي انتهاكات للمعايير الموجودة في المجتمع والخروج عليها.

وحسب تفسير هذه النظرية فإن مجموعة من الأفراد يدخلون على مجتمع في تصرفاتهم بحيث تبدو هذه التصرفات شاذة بالنسبة لمعايير المجتمع، وبالتالي تتعارض مع توقعات السلوك العادي التي يتوقعها المجتمع من أفراده.

ويرى " **ميرتون** " أن لكل مجتمع أهدافا معينة يسعى لتحقيقها من خلال وسائل مشروعة ارتضاها المجتمع، ولكن داخل كل مجتمع نجد أن هناك بعض الأفراد أو جماعات صغيرة التي حرمت من تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي فانهم يلجئون إلى الوسائل الغير مشروعة للوصول إلى ما يبتغون، وهم بذلك يخرجون على عرف الجماعة وعلى قوانينها التي ارتضاها [7].

سابعا: منظور التصنيف Labelling Perspective

يعتبر هذا المنظور أهم المنظورات السوسيولوجية الحالية في دراسة المشكلات الاجتماعية حيث يعتمد على الكثير من فرضيات المنظرين في ضوء تفسير الظروف التي تحدث وفقا لها، أما أصحاب هذا المنظور فهم يهتمون بمعرفة الظروف التي يمكن ان تصنف وفقا لبعض الأفعال والمواقف كمشكلات اجتماعية، ولذا فإنها بمثابة شروط وتصنف وفقا لها مواقف وسلوكيات معينة كمشكلات اجتماعية ويرون ان سبب وجودها يرجع الى إحساس المجتمع ووعيه بوجود موقف او سلوك ما يمكن ان يندرج تحت مفهوم " مشكل او اشكالي"، او " انحراف".

وبهذا نجد أن كل المنظورات السوسيولوجية السابقة قد حاول الاسهام في إعطاء إطار مترابط منطقيا يفسر من خلاله المشكلات الاجتماعية والعوامل المؤدية لوجودها كما حاول كل منها إعطاء أفكار عميقة والقاء الضوء على أنواع مختلفة من المشكلات الاجتماعية.

فمنظور الباثولوجيا الاجتماعية ينظر الى المشكلات الاجتماعية كعناصر مقاومة لتوقعات المجتمع الأخلاقية، حينما جاء منظور التفكك الاجتماعي يعتبر من اهم المنظورات التي تستخدم في دراسة اثار التصنيع السريع على المجتمعات المتخلفة تكنولوجيا والمشكلات الناجمة عنه، أما نظرية الصواع القيمي فقد يرى انه يعتبر المشكلات الاجتماعية بمثابة ظروف غير منسجمة مع القيم الاجتماعية [8]، إضافة الى منظور السلوم الانحرافي يركز على الأفعال والظروف التي تنحرف عن المعايير الاجتماعية، باعتبارها مشكلات اجتماعية، أما منظور التصنيف فيهتم بالظروف التي يحدد المجتمع المشكلات اجتماعية وفقا لها.

وهذا تحتاج هذه المشكلات الى تطبيق العديد من النظريات السوسيولوجية ليتم فهمها فهما جيدا، ومن ثم وضع الحلول الناجمة بصددها [9] .

المراجع المعتمدة في المحاضرة الرابعة:

1. غربي صباح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 43-44.

2. علي عيد راغب، **مرجع سبق ذكره**، ص54.

3. علي عيد راغب، **نفس المرجع**، ص 54.

4. محمد عبد العليم مرسي، **التربية ومشكلات المجتمع**، دار الابداع الثقافي، الرياض، 1995، ص110.

5. غربي صباح، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

6. عصام توفيق قمر وآخرون، **المشكلات الاجتماعية المعاصرة -مداخل نظرية-تجارب عالمية-أساليب المواجهة**، دار الفكر، ط1، عمان/ الأردن، 2008، ص28.

7. علي عيد راغب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 62-64.

8. علي عيد راغب، **نفس المرجع**، ص ص 65-66.

9. علي عيد راغب، **نفس المرجع**، ص ص 65-66.

المحاضرة الخامسة: نماذج من المشكلات الاجتماعية

أولا: بعض المشكلات الاجتماعية من منظور مرضي

1.1 مشكلة الجريمة

2.1 مشكلة الإدمان على الكحول والمخدرات

3.1 مشكلة الانحراف الجنسي

4.2 مشكلة التسول

المراجع المعتمدة في المحاضرة الخامسة

أولا: بعض المشكلات الاجتماعية من منظور مرضي

1.1 مشكلة الجريمة

الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة لازمت البشرية منذ نشأتها، وهي تمثل خروجا عن التنظيم الاجتماعي المتعارف عليه داخل المجتمع والذي يضم العادات والتقاليد والأعراف والقيم والمعايير والقوانين والتشريعات.

1.1.1. تعريف الجريمة:

هي سلوك انساني منحرف يمثل اعتداء على حق أو مصلحة من الحقوق او المصالح التي يحميها الشرع والقانون.

فهي سلوك انساني غير مشروع لمساسه بمصالح اعتبارية قد يكون عمديا اوعن غير عمد صادرا عن اهمال أو عدم القدرة على تحمل المسؤولية [1].

كما انها السلوك الذي تجرمه الدولة لما يترتب عليه من ضرر على المجتمع والذي تتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه.

والجريمة في الفقه الاسلامي هي اتيان فعل محرم معاقب على فعله، او ترك فعل محرم معاقب على تركه مع تقرير عقاب لكل من يخالف هذه الاوامر والنواهي.

وتنظر الشريعة الاسلامية للجريمة على انها انحراف عن الفطرة نتيجة لاتباع الشيطان او هوى النفس او انحراف في البيئة المحيطة بالفرد [2].

كما أن لكل جريمة تفردها ولا يمكن اخضاعها الى عامل سببي واحد، اذ أنها دائما ما تكون نتاجا للتفاعل بين مجموعة من العوامل الذاتية والعوامل البيئية، وتختلف طبيعة هذه العوامل باختلاف الحالات الاجرامية.

يرى علماء الاجتماع ان الجريمة اجتماعية تسبق الحقيقة القانونية ويرفضون حصر مفهوم الجريمة بالبعد القانوني فقط لأنه يؤدي الى اغفال البعد الانساني والاجتماعي الذي يعد ركنا اساسيا من اركانها، وينظر الى الجريمة على انها ظاهرة ذات ابعاد اجتماعية معينة، ولذلك فان هدف التنظير والتفسير هو تحديد هذه الابعاد وتشخيصها للعوامل المختلفة التي تشكل الاساس الذي يقوم عليه السلوك الاجرامي لمواجهته ودرء خطره ومن ثم تقويمه وتعديله [3].

2.1.1. طرق قياس الجريمة:

هناك عدة طرق يتم بواسطتها جميع المعلومات عن السلوك الاجرامي، ويمكن تقسيمها الى قسمين: رسمية وغير رسمية.

وتشمل الطرق الرسمية:

- احصاءات اجهزة الشرطة والامن العام.
- احصاءات المحاكم واجهزة القضاء.
- احصاءات مؤسسات رعاية الاحداث.
- الاحصاءات العامة والمسوح الخاصة بالدولة [4].

أما الطرق الغير الرسمية فتشمل:

- التقارير والاعترافات الذاتية من المجرمين والمذنبين.
- دراسات ومسوح يقوم بها الباحثون.
- دراسات ومسوح التعرض للجريمة والوقوع ضحية لها.

إلا ان هذه الطرق الرسمية والغير الرسمية، لا تحيط بالسلوك الاجرامي والانحرافي من جميع جوانبه، بل ان هناك أعداد كبيرة من الجرائم لا يتم توثيقها او الابلاغ عنها، او ارتكبت في الخفاء او يصعب قياسها وضبطها مثل: جرائم المؤسسات والمهن فلا تصل الى الاجهزة الرسمية [5].

3.1.1. أسباب الجريمة:

إن العديد من مفكري الجريمة قاموا بتقديم تصورات نظرية مختلفة للعلاقات المحتملة بين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها البطالة وبين السلوك الاجرامي وأن هذه التصورات النظرية ان تعددت بتعدد المداخل الظروف السائدة فإنها تركزت في عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية.

وهناك ارتباط بين السلوك الانحرافي والظروف الاقتصادية المختلفة وضمنها البطالة والفقر، إضافة على خروج صغار السن والأمهات للعمل، ففي نفس الإطار الاقتصادي للجريمة يأتي العالم "**ويدسون**" ليربط بين الوضع الاقتصادي عامة والبطالة خاصة وبين الجريمة، ويرى أنه

حيث تكون معدلات الجريمة مرتفعة يكون البناء الاقتصادي ضعيفا ذلك الضعف الذي يتمثل في اهمال المشاريع الاقتصادية الحيوية ونمو البطالة وتزايد معدلات التدمير الفيزيقي بسبب الافتقار الى الخدمات العامة [6].

كما أن بعض الافراد والجماعات أكثر ميلا لارتكاب الجريمة، وأن احتمال وقوع المرء ضحية للجريمة يرتبط بطبيعة المنطقة التي يعيش فيها اذ تكثر الجرائم في المناطق التي تعاني الحرمان المادي، كما يتعرض الافراد المقيمون في الاحياء الواقعة في مراكز المدن لمستويات اعلى من خطر الجرائم قياسا على من يقطنون في الضواحي الاكثر رخاء من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية [7].

4.1.1. الاتجاهات النظرية المفسرة للجريمة:

جذب علم الجريمة اهتمام المتخصصين في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم البيئة وعلن النفس...الخ وكل من هذه العلوم اعطى تفسيراته وتوجهاته تجاه الظواهر الاجرامية نلخصها فيما يلي:

- ✓ **الاتجاه الاجتماعي للجريمة:** يرى علماء الاجتماع ان الجريمة حقيقة اجتماعية قبل ان تكون حقيقة قانونية.
- ✓ **الاتجاه النفسي للجريمة:** يرى أنصار مدرسة التحليل النفسي أن الجريمة سلوك لا شعوري تعويضي للتخلص من الصراعات التي يعاني منها الفرد.

- ✓ **الاتجاه الاقتصادي للجريمة:** يشير الاقتصاديون أن هناك علاقة مؤكدة بين الفقر الناتج من الحرمان وارتكاب الجرائم.
- ✓ **الاتجاه الجغرافي للجريمة:** يؤكد اصحاب هذا الاتجاه على عناصر البيئة الجغرافية وأهميتها كعوامل مسببة للسلوم الاجرامي.
- ✓ **الاتجاه البيئي للجريمة:** اتجه بعض الباحثين الى تفسير السلوك الاجرامي على اساس العلاقة بالبيئة المكانية وما تتضمنه من ضغوط مختلفة سيئة تدفع الى الجناح والى الجريمة [8].
- ✓ **الاتجاه القانوني للجريمة:** حماية افراد المجتمع من اضرار متعمدة او غير متعمدة.

ويتناول تفسير السلوك المنحرف عدد كبير من التخصصات العلمية لذا تعدد وجهات النظر المتعلقة بتفسير هذا السلوك فرجل القانون ينظر اليه ويفسره من الناحية القانونية وعالم النفس ينظر اليه من منظور نفسي وعالم الاجتماع يتناوله من وجهة نظر اجتماعية، وهكذا فان كل واحد من هذه التخصصات يرى اسباب الانحراف من جانبه الخاص [9].

2.1 مشكلة الإدمان على الكحول والمخدرات:

تثير ظاهرة الإدمان اهتماما عالميا ويقوم على دراستها والاهتمام بها علماء ومتخصصون في كافة فروع العلم لأنها ظاهرة ذات جوانب متعددة، فهي مشكلة طبية يتناولها الأطباء النفسيون، وهي مشكلة اجتماعية يدرسها علماء الاجتماع والاحصائيون الاجتماعيون وهي مشكلة قانونية يتناولها رجال الشرطة ورجال القضاء والقانون وعلماء الاجرام وهي مشكلة تربوية يهتم بها المربون لرسم البرامج الوقائية والعلاجية [10].

تعريف الادمان:

هو حالة تسمم دورية أو مزمنة تلحق الضرر الشديد بالجسم، وهي تنتج عن تعاطي عقار مخدر سواء كان طبيعيا أو مصنعا، واهم خصائص الادمان انه يؤدي الى الحاجة القهرية للاستمرار في تعاطي هذا العقار والميل الى زيادة جرعته.

وقد عرفته **منظمة الصحة العالمية** " **World Health Organization** " بان الإدمان هو حالة (تعود–اعتماد) شديد من جانب الشخص على تناول مادة ما، بغرض احداث تغييرات نفسية من خلال تأثير هذه المادة على الجهاز العصبي، ويرى " **سولتمان**" ان الإدمان يعني

الحاجة الجسمية والنفسية للعقار، بحيث يشعر المدمن برغبة ملحة وقهرية للعقار، ويضطر الى ان يزيد الجرعة حتى يحصل على نفس التأثير المطلوب، ويعاني المدمن من اضطرابات تسمى أعراض الانسحاب، وعادة ما يضر نفسه والمجتمع في حالة استمراره في تعاطي العقار.

كما عرفت " **هيئة الصحة العالمية**" الإدمان بانه حالة نفسية وأحيانا عضوية تنتج من تفاعل الكائن الحي مع المخدر، ومن خصائصها استجابات وانماط مختلفة تشمل دائما الرغبة الملحة في التعاطي بصورة دورية اومتصلة للشعور بآثاره النفسية ولتجنب الاثار المزعجة التي تنتج من عدم توافره [11].

في نفس السياق هناك الكحول هو مادة خافضة تؤدي إلى خفض النشاط أو الحيوية ومسكرة وشرب الكحوليات ممارسة شائعة من ممارسات وقت الفراغ في كثير من الثقافات، وتلعب دورا مهما في كثير من الممارسات الشعائرية والدينية والعلمانية، كما أن هناك بعض الثقافات التي تحرم شرب الكحوليات لأسباب دينية كما هو الحال في البلاد الإسلامية، على حين نجد مجتمعات أخرى مثل **فنلندا** سعت إلى فرض قيود صارمة على تناوله وعلى إتاحته [12] .

أما إدمان المخدرات فيشير هذان المصطلحان بصفة عامة إلى تعاطي المواد المخدرة التي يحظرها القانون وإن كان يتعين أن نأخذ الدلالة الاجتماعية للكحول والتبغ والمهدئات في الاعتبار من ناحية تأثيرها الصحي.

وترجع المخدرات المحظورة قانونا إلى أصول متنوعة تشمل المواد والنباتات الطبيعية، إذ تدلنا البحوث على أن أنماط التعاطي والسلوكيات المرتبطة به والخبرة الذاتية للمتعاطي إنما تتأثر

بالخصائص النوعية للمخدر كما تتأثر بالعوامل الاجتماعية كالثقافة والتوقعات المرتبطة بالتعاطي [13] .

أنواع المواد المخدرة: وتتمثل فيما يلي:

1. الطباق(التبغ) (النيكوتين):

وهو المادة الفعالة نفسيا في الدخان (التدخين)، وهو من اهم العقاقير التي يؤدي تناولها الى التعود عليها، وقد عرفت أوربا تدخين الطباق إثر نقله اليها من القارة الامريكية بعد ان تم اكتشافها في اواخر **القرن 15**، ويقال ان الانتشار الشديد للتدخين في اواخر **القرن 19**، واوائل **القرن 20**.

وقد عرف العرب تدخين السجائر عن طريق الاتراك، الذين تعرفوا عليه من الاوربيين، ومن فرنسا بوجه خاص حيث كانت تربطها آنذاك بتركيا علاقات تجارية قوية جدا، ثم نقل الاتراك زراعة التبغ الى مصر عام **1859**.

2. الكحوليات: وهي من أقدم المواد النفسية التي تعاطاها الانسان، وتعتبر الصين من اسبق المجتمعات الى معرفتها وتصنيعها منذ العصور ما قبل التاريخ، حيث عرف الصينيون القدامى عددا من عمليات الطبيعية لأنواع مختلفة من الطعام والمشروبات التي كانوا يطلقون عليها جميعا كلمة(**جيو**) أي النبيذ او الأنبذة.

3. القنب: (الحشيش، البانجو، المار جوانا):

لقد عرف منذ حوالي **القرن 20 قبل الميلاد**، واستخدم حينئذ في علاج بعض امراض العيون، وفي اوائل **القرن 13** كان القنب قد انتشر في **فارس** و**الشام** و**مصر**، وقد كتب **ابي البيطار** عالم النبات العربي عن القنب، فقال ان اكله يشعر بالخفة والسرور ولكنه ينتهي الى العته وربما للموت [14].

والحشيش هو أكثر انواع المخدرات انتشارا في دول الشرق الاوسط، وكذلك سمي **البانجو** (نبات يجفف على حالته وتباع أجزاؤه كاملة)، وقد ساعد رخص ثمنه على سهولة انتشاره ورواجه بين قطاعات المتعاطين.

4. الافيون ومشتقاته:

عرف منذ ما يقرب من **سبعة آلاف** سنة قبل الميلاد، وتشير " **بردية ايبرز**" الى انه كان يستخدم في علاج المغص عند الاطفال، وكذلك ورد على انه الدواء الذي يهدئ الالم والغضب ويمحو من الذاكرة كل أثر للأحزان، ووصفه " **ديسكورديس**" للعلاج من ضيق الموت الذي قد يترتب على زيادة جرعته، وفي الشرق الاوسط يتم تعاطي الافيون عن طريق التدخين او الابتلاع مع قليل من الشاي او القهوة، وهو اقل انتشارا من باقي المخدرات في العالم.

5. الكوكايين:

وهو من المنشطات الطبيعية، ويستخلص من اوراق نبات الكوكا الذي ينمو في امريكا اللاتينية، ولاسيما في حوض نهر الامازون، ويعد الكوكايين من اقوى العقاقير المنشطة ذات الاصل الطبيعي، وقد انتشر اثناء **الحرب ع. 2**، ورغم محاربته من طرف التشريعات الدولية الا انه ساد في بلدان كثيرة وأصبح انتشاره يشكل خطرا شديدا.

6. القات:

ويزرع القات في افريقيا بكينيا والصومال، كما يزرع على نطاق واسع في اليمن، ويتم تعاطيه بطريق المضغ مع بعض جرعات الشاي او البيبسي.

وللقات مثل اغلب العقاقير المنشطة له اضرار صحية، بحيث له تأثير مزدوج على الجهاز العصبي، بحيث يحدث تأثيرا منشطا في البداية، ثم يحدث هبوط في وظائف الجهاز العصبي [15].

وهذا يمكن تصنيف المخدرات الى:

1. المواد المخدرة الطبيعية: وهي كل المواد التي من أصل نباتي مثل الحشيش، الكوكا ونبات، opium الخشخاش أو الأفيون.

2. المخدرات الصناعية :وهي كل المواد التي يكون أساسها طبيعيا ومنها الهروين وهو أحد مشتقات الأفيون وأقوى من المورفين خمس مرات، كما أن سيطرته على المتعاطي سريعة، وقد تزايد القبال على ادمان الهروين بصورة مفزعة في العديد من دول العالم.

3. **المخدرات التخليقية** :وهي المواد التي تصنع في المعامل او المصانع كيميائيا، وتشمل الحبوب بجميع انواعها

كما يمكن تصنيفها وتقسيمها حسب تأثيرها على النشاط العقلي والنفسي الى:

- **المهبطات:** وهي المواد التي تبطئ من النشاط الذهني مثل (الافيون، المورفين، الهيروين ...)
- **المنشطات:** وهي المواد التي تؤثر في النشاط العقلي عن طريق التنبيه والاثارة مثل الكوكايين والقات، وهي المواد التي لها قدرة على مقاومة الارهاق والنعاس.
- **المهلوسات:** وهي المواد التي تسبب الهلوسة والاوهام والتخيلات.
- **المستنشقات:** وتسمى بالمذيبات الطيارة، وتحدث احيانا حالات من التهيج والانتعاش تتلوها اعراض من الهذيان، ومن هذه المواد (البنزين–مزيل طلاء الاظافر–سائل وقود الولاعات–الغراء–....)[16]

أسباب ادمان المخدرات لدى الشباب المعاصر:

تتنوع اسباب لتشمل الجوانب النفسية والاجتماعية، والدينية والتربوية، فتعاطي المخدرات قد يدل على اضطراب الشخصية وجوهر هذا الاضطراب يتمركز في معاناة المتعاطي من مشاعر القلق، والاكتئاب وعدم الثقة، واليأس وفقدان القدرة على مواجهة الاحباط، وفقدان الكيان والاعتبار للذات، وغياب الهدف وهنا تقوم المخدرات بوظيفة مهمة للمدمن وهي

اشباع حاجته للشعور بذاته وتحقيق كيانه والتخفيف من مشاعر النقص والضياع والاغتراب.

وكذلك قد يدفع ضعف الوازع الديني العديد من الشباب للوقوع في هوة الادمان، فاذا أدرك البعض ان كلا من الاسلام والمسيحية قد حرما كل ما يذهب بالعقل ويهدد سلامة الانسان لامتنعوا عن الادمان.

ويقول الحق تبارك وتعالى في هذا الصدد: " ياأيها الذين آمنوا انما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون" **سورة المائدة –آية– 90**

ويمكن لنا أن نتساءل كيف يحدث الادمان؟

قد يبدأ الفرد بالتجربة الأولى لتعاطي المخدرات مجاملة لزملائه أو ارضاء لأصدقائه ومجاراتهم، او نتيجة التقليد، او نتيجة للتورط بالضغط والتهديد [17]، او حتى كمحاولة للتجربة وغالبا ما تؤدي هذه التجربة للانزلاق الى هاوية الادمان التي لا يستطيع منها خلاصا، هكذا قد يحدث الادمان، وتسوء الحالة الصحية والاجتماعية والنفسية والعقلية للمدمن، وقد ينتهي به الحال الى الجنون او الموت.

وقد تكون بداية الادمان تناول عقار معين يصفه الطبيب كعلاج لحالة من الارق يعاني منها المريض، او مسكن لبعض الآلام، او مهدئ لبعض القلق والتوترات، ولكن المريض يزيد من الجرعة لأنها تعينه اثناء النهار على مواجهة مشاكل الحياة وتقلل من قلقه وتوتره،

وبالتالي يزيد معدلات التعاطي في حالة التسمم، ويحدث له تشويش في الوعي، وقد يبدو المريض في حالة عقلية مضطربة، وقد يصبح عدوانيا، ويرتكب الجرائم وهو تحت تأثير هذه الحالة.

وقد تتدخل بعض العوامل السياسية في تعاطي المخدرات، حيث اصبحت وسيلة الخصوم في القضاء على اعدائهم، وإنهاك اقتصاد الدول المعادية، ولذلك اصبحت بعض الدول تصدر هذه السموم الى غيرها من المجتمعات، وتستهدف المخدرات الشباب والمراهقين، وبشكل خاص اولئك الذين لم يتجاوزوا بعد سن الثلاثين استغلالا لعدم نضجهم وعدم اتساع خبراتهم، وعدم تحملهم للمسؤولية، ولان سن الشباب يرتبط بالطيش والرغبة في ركوب المغامرات والمخاطر.

ولذلك قد يسقط الشباب في براكن المخدرات والادمان مدفوعا بحب التقليد او المحاكاة او الرغبة في خوض غمار هذه التجربة السيئة، والتعرف على مذاق المخدرات، وقد يلجأ اليها الفرد رغبة منه في التخفيف من توتراته وصراعاته وآلامه [18].

صفات شخصية المدمن:

وقد اتفق الباحثون المهتمون بدراسة مشكلة الادمان ان اهم خصائص شخصية المدمن هي:

- الانطوائية والانعزال عن الآخرين بصورة غير عادية.
- الاهمال وعدم الاهتمام او العناية بالمظهر.
- الكسل المستمر والتثاؤب المستمر.
- شحوب الوجه وعرق ورعشة في الأطراف.
- فقدان الشهية والهزال والامساك.
- العصبية لأقل سبب مما يخالف طبيعة الشاب المعتادة.
- اللجوء الى السرقة احيانا من اجل الحصول على المال اللازم لشراء المادة التي يدمنها.
- تغيير الاهتمامات والأصدقاء.
- تدهور الصحة.
- اهمال الهوايات المختلفة.
- الاهمال الواضح في الأمور الذاتية وعدم الانتظام في الدراسة او العمل.
- اللجوء الى الكذب والحيل الخادعة للحصول على مزيد من المال [19].

ولعل من أهم خصائص الإدمان:

1. الرغبة الملحة في الاستمرار في التعاطي والحصول على العقار بأي وسيلة
2. زيادة الجرعة بصورة متزايدة لتعود الجسم على العقار وإن كان بعض المدمنين يظل على جرعة ثابتة
3. الاعتماد النفسي العضوي على العقار
4. ظهور أعراض نفسية وجسمية مميزة لكل عقار عند الامتناع المفاجئ.
5. الآثار الضارة على الفرد المدمن والمجتمع.

لقد أصبحت مشكلة المخدرات تمثل أخطر التحديات الراهنة التي تواجه عالمنا المعاصر، وتهدد استقرار البشرية وأمنها وتقدمها بعد أن اجتاح وباء الإدمان وما يرتبط به من ظواهر إجرامية أخرى، مختلف المجتمعات المتقدمة منها والنامية وسبب لها العديد من المشكلات الصحية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية الخطيرة، ووصل الإنتاج العالمي من المخدرات إلى أرقام قياسية غير مسبوقة، وأخذت أجهزة المكافحة خاصة في ظل المتغيرات التي يموج بها العالم الآن تواجه صعوبات متزايدة في

الحد من عمليات إنتاج المخدرات والإتجار غير المشروع بها [20].

ولم يعد خافيا ما لهذه المواد المخدرة أو الكحول من آثار ومخاطر جسيمة سواء في مجال الصحة البدنية أو النفسية أو الاقتصاد والحياة الاجتماعية بصورة عامة، حيث أن الإدمان يرفقه غالبا انحراف سلوكي عام، فالمخدرات تدمر طاقة الإنسان وقواه العقلية والنفسية وتسقط

وجوده الإجتماعي وتشل قدراته فيتحول إلى عالة ومشكلة في المجتمع ووجود غير مرغوب فيه.

يرى أنصار النظرية السلوكية أن التعلم يلعب دورا أساسيا في استمرار تعاطي الفرد وأن الفرد الذي يشعر حالة من القلق والتوتر ويتصادف أن يتعاطى كحول أو مخدرا ويشعر بعده بالهدوء والسكينة فإنه يميل إلى تكرار مثل هذه الرغبة، بل قد يتعلم الشخص أن يسارع إلى تعاطي المادة المخدرة حتى يخفف من آثار أعراض الانسحاب المزمنة.

في حين يرى أنصار الاتجاه السلوكي المعرفي أن القهر يعد مدخلا أساسيا في عملية التعاطي لأنه ينبني على عامل التوقعات الناتجة من عملية التعلم وأن الفرد حين يتعاطى مخدرا ما فإنه غالبا ما يشعر بأنه لا يستطيع التحكم في سلوكه و قليلا من المخدر لن يضر به أو يقوده إلى تدهور قدراته و لذا فإن المتعاطي لديه منظومة من الأفكار والاعتقادات الخاطئة حول التعاطي والمخدرات لذا لابد من دحض هذه الأفكار أولا ثم بث أفكار جديدة في عقل المتعاطي حتى يستمر في التعافي وعدم الانتكاس .

أما فيما يتصل بعلاقة الإدمان بالجريمة فإن الرأي السائد يذهب إلى أن التعاطي المنتظم المقترن بالحصول عليها بشكل غير قانوني من شأنه أن يدفع بالمتعاطي إلى ارتكاب الجريمة لتوفير ثمن المخدرات، وهناك خلاف حول ما إذا كان التعاطي هو الذي يؤدي إلى انخراط المتعاطي في الجريمة أو أن الانخراط في أنماط حياة انحرافية هو الذي يقود الفرد إلى التعاطي، وقد عمل اكتشاف انتقال عدوى الإيدز عن طريق الاشتراك في استخدام الحقن

ضمنا على نجاح الحملة الداعية الى تقليل الأخطار المرتبطة بتعاطي المخدرات، كما أصبحت تمثل تحديا للدعوة التقليدية إلى الامتناع كليا عن تعاطي المخدرات [21] .

علاج الادمان:

إذا افلتت فرصة الفرد من الوقاية، فتبقى فرصة العلاج لتكون الحل الاخير سواء للوصول الى تخليص الفرد من تلك الأضرار الصحية المدمرة او لإنقاذه من المعاناة والآلام.

ويعد الاكتشاف المبكر للتعاطي من الأمور المهمة التي تسهل العلاج وتضمنه، ويجب توجيه المتعاطي الة الجهة المختصة للعلاج.

ولا يعني كل تغير في السلوك او أي عرض جسماني ظاهر ان هناك حالات إدمانيه، انما الأمر الهام هو الصورة الكلية والتغير الواضح وذلك يظهر في الأعراض المذكورة سابقا حول الشخص المدمن.

يسود لدى بعض المواطنين ان علاج الإدمان يتطلب رعاية طبية مكثفة ومستمرة لفترة من الوقت داخل احدى المستشفيات المتخصصة، حسب طبيعة العقار وشدة الادمان، لإمكان علاج انسحاب تأثير العقار من جسم الشخص المدمن وعلاج حالته النفسية التي أدت به الى الاعتماد على هذا.

إن علاج الإدمان ليس علاجا طبيا فقط، ولكن علاج المدمنين هو محصلة جهد اجتماعي لعدد من التخصصات، فهناك العلاج الطبي، والعلاج الاجتماعي، والعلاج النفسي، والعلاج

المهني، والعلاج الديني، وغيرها من التخصصات، ووسيلة هؤلاء جميعا هي الارشاد، يعني كل منهم مرشدا في مجال تخصصه، وعلى هؤلاء أن يعملوا جميعا كفريق يكمل بعضه البعض. أن علاج الادمان هو جهود جماعية لمختلف هذه التخصصات التي هي على قدم المساواة من حيث أهميتها في عملية العلاج [22].

3.1. مشكلة الانحراف الجنسي:

يستخدم مصطلح انحراف كسمة ملازمة لبعض أنواع السلوك، أو لبعض الأشخاص مثل الجانح والشاذ جنسيا والمريض النفسي ونحو ذلك، وكان ذلك هو الاعتقاد السائد فعلا في الكتابات الأولى لمنظري الباثولوجيا الاجتماعية، بل إنه ما يزال يحتل مكانة مهمة في بعض البحوث الإكلينيكية أو بحوث علم الاجرام، أما الانحراف في نظر علماء الاجتماع يفضل أن ينظر إليه باعتباره دال على نمط من الأشخاص بل ينظر إليه بالأحرى باعتباره خاصية صورية لبعض المواقف والأنساق الاجتماعية ولا يوجد اتفاق عام محدد حول المقصود بالانحراف فحتى القتل أو الزنا بالمحارم كان يحظى بالقبول في بعض الأحيان ولكن هناك خاصيتين مرتبطتين ببعضهما البعض يمكن أن يساعدا في تشخيص هذه الظاهرة تشير السمة الأولى إلى الانحراف باعتباره نمطا من أنماط انتهاك المعايير التي يحددها المجتمع.

أما السمة الثانية فتنظر إلى الانحراف باعتباره نظاما للوصم أي كتسمية أو علامة لوصم بعض أنواع السلوك في أوقات بعينها فتصبح عندئذ عديمة القيمة أو مستهجنة أو مستبعدة في أغلب الأحوال.

وأيا كان المدخل الذي نتبناه في دراسة الانحراف – مدخل انتهاك المعايير أو مدخل الوصمة – فالانحراف مفهوم متغير غامض وسريع التحول.

وتعد دراسات **إميل دور كايم** بصفة عامة نقطة الانطلاق المثمرة للتحليل المعاصر للانحراف من خلال المعيارية وهي حالة فقدان المعايير والانهيار التي تظهر بوضوح في فترات التغير الاجتماعي السريع وقد ساهم هذا الطرح في تحويل بؤرة الاهتمام من النظر إلى المنحرف كنمط من الاشخاص إلى اعتبار الانحراف ملمحا للأنواع معينة من البناء الإجتماعي، بالإضافة إلى تركيزه على وظائف الانحراف (إذ يرتبط حسب **دور كايم** بظروف المجتمع) [23].

فالإنسان كائن اجتماعي يتفاعل مع الآخرين عن طريق الاتصال بالأنساق البشرية كضرورة لإشباع حاجاته، والتي تتم وفقا لإمكانيات المجتمع وظروفه التي يعيش فيها وفي كثير من الأحيان يتعرض لصعوبات قد تحول بينه وبين إشباع تلك الحاجات والرغبات ومن ثم يتعرض للمشكلات والتي تنتج إما لعدم قدرة المجتمع لإشباع الحاجات أو لعدم قدراته الذاتية، ومن هنا تتعدد المشكلات التي يتعرض لها ونتيجة لهذا قد يتحول من السواء إلى اللا اسواء ومن الطبيعة العادية إلى الانحراف.

والانحرافات السلوكية ليست قضية وليدة العصر الحالي بل هي ظاهرة اجتماعية عانت منها الأمم السابقة قديما وحديثا، وفي كل مجتمع هناك انحرافات عديدة تختلف في طبيعتها وحجمها وشكلها وأول خطورة للانحرافات السلوكية هي أنها ترتبط بالقيم والمعايير ارتباطا وثيقا بعملية

النمو والتنشئة الاجتماعية، وكلا من الصغار والكبار والذكور والإناث والغني والفقير لديه انحراف سلوكي ما (حسب طبيعته) [24].

إن السلوك الانحراف فهو سلوك شاذ منحرف، كما يعتبر سلوكا شاذا، كما يعتبر سلوكا سويا ويعني استخدام المصطلح في علم الاجتماع أن السلوك محل البحث يتم بصورة سرية مدفوعا بتحقيق مصالح شخصية كما هو الحال في بعض الممارسات الجنسية غير الطبيعية [25].

يرى **جورج لندبرج** أن السلوك الانحرافي هو أي سلوك يفشل في الامتثال بمستويات محددة ونظرا لأهمية عدم الامتثال وخطورته فإنه يفسر في ضوء اصطلاحات الدرجة (أي درجة انتشاره ودرجة خطورته) ، كما أن خروج الانحراف عن المعيار المعروف المقرر في المجتمع يفسر على ضوء كمية الانحراف التي يتسامح فيها والتي تختلف اختلافا كبيرا في الثقافات المختلفة ولذلك فان تعريف السلوك الانحرافي لابد أن يدخل في اعتباره الحدود التسامحية في المجتمع والموقف الذي يحدث فيه الانحراف ، ثم جاء **لندبرج** من ذلك إلى تعريف موضوعي للمشاكل الاجتماعية فيقول: "**المشكلة الاجتماعية هي أي سلوك انحرافي في اتجاه غير موافق عليه له من الدرجة ما يعلو فوق مستوى الحد التسامحي للمجتمع ، ومثل هذا السلوك الذي يجاوز حدود التسامح يؤدي إلى فعل عام يهدف إلى حماية المجتمع و اصلاح المخالف أو الجاني وتحذير كل انسان من ان الانحراف الذي يتعدى نقطة معينة لن يتسامح فيه** " [26]

لقد تركز الجانب الأكبر من جهود البحث الاجتماعي خلال نصف القرن الماضي حول الشخص الجانح أو المجرمين والأحداث الجانحين مع الاهتمام بخصائصهم السيكولوجية وأحوالهم البيئية، وهذا التركيز على المنحرف الفرد اتجه إلى البحث عن سبب الانحراف والبحث عن خصائص وسمات الشخص استنادا إلى اعتبار السلوك الانحرافي موروث أو مجرمين بالميلاد، وعندما حدث تحول إلى المنظور الاجتماعي بدل من المنظور البيولوجي بدأ النظر إلى السلوك الانحرافي باعتباره سلوكا مكتسبا أكثر منه موروثا و أصبح ينظر إلى الأشخاص المنحرفين على أنهم نتاج لظروف اجتماعية أكثر منها بيولوجية [27] .

إن أهم ما يشغل بعض الباحثين في مشاكل المجتمع هو السلوك المنحرف لأن ما يفعله الناس في واقع الأمر وما يفشلون في عمله هو الذي يجعل تلك الأعمال تأتي إلى مركز اهتمام الجمهور وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع يستخدمون كلمة منحرف بنفس المعنى الذي يستخدمون به كلمة غير طبيعي أو شاذ أو سيء التوافق فإنهم يتفقون إلى حد كبير حول مضمون السلوك الطبيعي [28] .

هذا ويصنف الانحراف من الناحية الوظيفية إلى ما يلي:

1. الانحراف **الفردي** :بعض الانحراف يبدو على انه ظاهرة شخصية لأنه يحدث مرتبطا بخصائص فردية للشخص ذاته، أي أن الانحراف ينبع في هذه الحالة من ذات الشخص وربما يصلح العامل البيولوجي والوراثة في تفسير هذا الانحراف، فإذا لم نجد سببا متصلا بذلك فإن التفسير في هذه الحالة قد يرجع إلى المؤثرات الثقافية الاجتماعية في تفاعلها مع

الخصائص الوراثية للشخص بصورة تؤدي إلى الانحراف، ليس معنى هذا أن الانحراف الفردي غير طبيعي بطبيعته أو أنه يحدث بعيدا عن المواقف الاجتماعية.

2. **الانحراف بسبب الموقف** :حيث أن بعض المواقف قد تشكل قوة قاهرة يمكن أن تدفع الفرد إلى الاعتداء على القواعد الموضوعة للسلوك، وقد يتراكم الانحراف بسبب الموقف نتيجة للصراع الثقافي والذي يظهر في صور متعددة كالانحراف الجنسي او الجنسية المثلية...

3. **الانحراف المنظم** :يظهر كثقافة فرعية او كنسق سلوكي مصحوب بتنظيم اجتماعي خاص له ادوار ومراكز وأخلاقيات متميزة عن طابع الثقافة الكبرى [29] .

كما تشير المعايير القانونية على اعتبار أنها مستويات من الموافقة تمت صياغتها في صورة لوائح ونظم تعمل على تنظيم نتائج الخروج على هذه المستويات إلى بعض من نماذج السلوك التي تمثل خروجا على المعايير الاجتماعية، وهذه النماذج المحدودة من السلوك تشمل تلك الصور التي تشكل تطرفا في الخروج على المعايير الاجتماعية، والتي تتضمن إلحاق ضرر بالآخرين أو إساءة خطيرة للتنظيم الإجتماعي، و علما إذا كان العقاب الإجتماعي يميل لأن ينطبق على مجالات أشمل من السلوك عن تلك المجالات التي يشملها عقاب الاقتصار على قطاع محدد فقط من المشكلة و تجاهلا لمجال كبير من السلوك.

ولكي يكون الفرد منحرفا حقا لابد من أن يتسم سلوكه بالخطورة، والخطورة تعني احتمال قيام الفرد بارتكاب جريمة ما، والتي قد تكون خطورة عامة تنذر بوقوع أي جريمة، أو خطورة خاصة تنذر بوقوع جريمة بذاتها [30] .

أما الانحراف الجنسي فهو الحصول على الإشباع الجنسي بطريقة غير مشروعة من خلال تجارة الجنس في أسواق البغاء والنوادي الليلية وسائر الأماكن التي تقدم الخدمات الجنسية في عالم الانحراف والمغامرات الجنسية المتواصلة غير المسئولة والاستهتار والاستسلام الجنسي، والجنسية المثلية " اللواط والسحاق " وجماع الأطفال ولبس ملابس الجنس الآخر والتشبه بهم [31] .

يتساءل بعض علماء الاجتماع إذا كانت بعض أنواع السلوك الجنسي هي المشكلة أم أن المشكلة في استجابة المجتمع لهذا السلوك، والأغلب أن يضع كل مجتمع معايير للسلوك الجنسي، ويعتبر الخروج عنها انحرافا أو خطيئة، يولد الإنسان ولديه دوافع جنسية، لكن المجتمعات تحدد طرق إشباعها، وبهذا فالنشاط الجنسي في معظمه نشاط مكتسب، وتبين الثقافة الأسس المشروعة للنشاط الجنسي، مع من يتم، ومتى وكيف، وتختلف المعايير في هذا من ثقافة إلى أخرى وفي الثقافة الواحدة من زمن إلى أخر، و مع هذا الاختلاف فإن معظم الثقافات تحدد ما يسمى بالمحرمات، وقد شاع في التاريخ الإنساني أوجه من النشاطات الجنسية التي تخرج عما تحدده الثقافة كاللواط والسحاق والزنا عامة ، هذا إلى جانب ممارسات شاذة كتعاطي الجنس مع الأطفال أو أحد المحرمين من أفراد الأسرة أو حتى الأموات ، وقد يلجا البعض إلى تعاطيه بواسطة مثيرات شيئية كملابس الإناث.

وقد يلجا البعض إلى أفعال استعراضية كما قد يلجا آخرون إلى الحصول على المتعة بمشاهدة الآخرين، ومن أسباب بعض أنواع العنف ما هو نفسي كالساديين الذين يتمتعون بتعذيب الآخر أو المازوشيين الذين يحصلون على المتعة بما يتلقون من ألم.

خلافا لهذه الأوجه الانحرافية والخارجة عاما هو مألوف فإن أشد أوجه العنف تتمثل في حالة الاغتصاب وخاصة اتجاه من لم يبلغوا السن القانونية، وقد أصبح البغاء في معظمه جزءا من نشاطات الجرائم المنظمة [32]

4.1. مشكلة التسول:

يعد أحد الظواهر الاجتماعية التي تهدد الحياة الاجتماعية ويعرف بكل بساطة هو مد الأكف بطلب الإحسان من الغير أو التظاهر بالحاجة الشديدة إليه عن طريق ممارسة أشكال السلك الهامشي أو طرق قد تلفت الانتباه

التسول: هو استجداء طلب المساعدة المادية من الغير في عدة اماكن قد تكون عامة أو خاصة، وذلك بوسائل عديدة منها: المبيت في الشوارع، ادعاء المرض لاستعطاف الناس وغيرها من الوسائل الاخرى.

المتسول: هو الشخص الذي يتخذ التسول وسيلة لكسب قوت يومه في سبيل بقاءه على قيد الحياة.

أسباب التسول: قد يتسول الناس لعدة اسباب اهمها ما يلي:

- ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في المجتمع.
- انتشار المظاهر بين الناس بالإضافة الى غلاء المعيشة.
- اعتبار التسول تجارة مريحة للبعض بدلا من العمل.
- تكاليف العلاج المرتفعة تدفع الاغلبية للتسول.
- المرض النفسي الذي يعاني منه بعض الافراد.
- الادمان على المخدرات تعد عاملا من العوامل المسببة لهذه الظاهرة.
- اتخاذ التسول مهنة متوارثة من الأجداد.
- الحروب التي يسببها زادت حالات الهجرة والمجاعات [33].

الاماكن المتواجدة فيها المتسولين: تنشط ظاهرة التسول بشكل كبير خلال مواسم الأعياد والمناسبات الدينية، وتأسيسا على ذلك فإن هذه الظاهرة تتركز في الأماكن التالية:

- المراكز الصحية والدينية.
- الأسواق والمراكز التجارية.
- الأماكن السياحية والأثرية.
- مواقف السيارات واشارات المرور.
- أرصفة الشوارع وتقاطعات الطرق.

أنواع التسول: يصنف التسول على عدة انواع وهي على النحو الاتي:

1. **تسول اجباري:** يكون جبرا عن ارادة الشخص وليس باختياره، كما في حالات الاطفال والنساء الذين يجبرون على التسول.
2. **تسول اختياري:** يكون بحسب ارادة الشخص وليس جبرا عنه، حيث يكون ذو مهارة عالية تمكنه من تحقيق الكسب المادي.
3. **تسول القادر:** وهو التسول الذي يقوم به أفراد قادرين على العمل في الوضع الطبيعي لكنهم يفضلون التسول لتوفير احتياجاتهم، وعند القبض عليهم يتم محاكمتهم ومعاقبتهم.
4. **تسول غير قادر:** وهو التسول الذي يقوم به أفراد غير قادرين على العمل في الوضع الطبيعي كالمرضى مثلا، وعند القبض عليهم يتم وضعهم في دور ومراكز للرعاية الصحية والاجتماعية.
5. **التسول الاحترافي:** يختص باتخاذ التسول حرفة(مهنة) لتوفير متطلبات الحياة.
6. **تسول ظاهر:** وهذا النوع يكون علنيا عن طريق مد اليدين أمام الناس وطلب المال منهم.
7. **تسول غير ظاهر:** وهذا النوع يكون خفيا عن طريق إما بيع السلع البسيطة للمارة في الشوارع، ام مسح زجاج السيارات.
8. **تسول موسمي:** يمارس هذا التسول في مواسم ومناسبات معينة كمواسم الأعياد والمناسبات الدينية.

9. **تسول طارئ:** يحدث بسبب ظرف طارئ غير مخطط له، كمن يطرد كم منزله، أو من يضل طريقه.

10. **تسول الجانح:** يقوم به أصحاب الجنح والجنايات عن طريق قيامهم بالتهديد وايذاء الغير في سبيل الحصول على المال، بعد ذلك يقومون بالتسول حتى يتمكنوا من التستر على اعمالهم والفرار من وجه العدالة.

طرق الحد من ظاهرة التسول: هناك عدة آليات ووسائل تساهم في علاج التسول، وأهمها:

- توفير فرص تناسب كل محتاج أو فقير حتى لا يلجأ الى التسول.
- افتتاح مراكز وجمعيات خيرية تساعد هذه الفئة.
- العمل على فرض عقوبات على كل من يقبل على التسول، وذلك بحسب قانون كل دولة.
- توفير الضمان الاجتماعي لكل فرد غير قادر على العمل [34].

المراجع المعتمدة في المحاضرة الخامسة:

1. محمد نجيب توفيق، **الخدمة الاجتماعية في محيط نزلاء السجون والأحداث،** المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة/مصر، 1997، ص ص 8-9.

2. عصام توفيق قمر وآخرون، **مرجع سبق ذكره،** ص ص 163-164.

3. عصام توفيق قمر وآخرون، **نفس المرجع،** ص ص 172-173.

4. صباح غربي، **مرجع سبق ذكره،** ص ص 55-56.

5. المرجع نفسه، ص 56.

6. اسماعيل محمد الزيود، **علم الاجتماع،** دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان/الأردن، 2011، ص ص 171-172.

7. المرجع نفسه، ص172.

8. صباح غربي، **مرجع سبق ذكره،** ص ص 56-57.

9. المرجع نفسه، ص 57.

10. طارق كمال، أنور حافظ، **المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية/مصر، 2009، ص 85.

11. عصام توفيق قمر وآخرون، **مرجع سبق ذكره،** ص ص 64-65.

12. عدلي السمري، محمد محمود الجوهري، **مرجع سبق ذكره،** ص 441.

13. المرجع نفسه، ص 395.

14. صباح غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 68-69.

15. المرجع نفسه، ص ص 68-69.

16. دلال ملحس استيتية، عمر موسى سرحان، **المشكلات الاجتماعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان/ الأردن، 2012، ص ص 144-145.

17. عصام توفيق قمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص73.

18. المرجع نفسه، ص 181.

19. سهير لطفي، **الإدمان-أوهام-أخطار-حقائق**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة/مصر، 1993، ص ص 72-73.

20. طارق كمال، **مرجع سبق ذكره**، ص88.

21. محمد محمود الجوهري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 395-396.

22. عصام توفيق قمر وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

23. قنيفة نورة، **المشكلات الاجتماعية**، مطبوعة بيداغوجية لسنة الثانية علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة ام البواقي،2018/2017، ص ص 80-81.

24. محمد عاطف غيث، اسماعيل علي سعد، **المشكلات الاجتماعية-بحوث نظرية وميدانية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية/ مصر، 2011، ص 19.

25. محمد محمود الجوهري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 406-407.

26. علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، **علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية/مصر، 2003، ص17.

27. محمد محمود الجوهري، **مرجع سبق ذكره**، ص 441.

28. محمد عاطف غيث، اسماعيل علي سعد، **مرجع سبق ذكره**، ص 89.

29. المرجع نفسه، ص ص 92-93.

30. جلال عبد الخالق، **الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية/مصر، 1999، ص 11.

31. طارق موسى، خالد الدسوقي، **علم النفس النمو**، دار المعارف، القاهرة/مصر، 2000، ص 131.

32. قنيفة نورة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 84-85.

33. دارين صبحي سويدان، **ظاهرة التسول: الاسباب والآثار والعقوبة القانونية وطرق الحد منها**، موسوعة ودق القانونية للأبحاث والدراسات والاستشارات القانونية الشاملة، ديسمبر 2021، فلسطين.

34. دارين صبحي سويدان، **نفس المرجع**.

المحاضرة السادسة: المشكلات الأسرية

تمهيد

أولا: تعريف المشكلات الأسرية

ثانيا: تصنيف المشكلات الأسرية

ثالثا: أمثلة عن بعض المشكلات الأسرية

1.3. سوء معاملة الأطفال

2.3. الطلاق

المراجع المعتمدة في المحاضرة السادسة

تمهيد:

يتكون المجتمع من وحدة متكاملة من الجماعات والمؤسسات التي تسعى لتحقيق هدف محدد ضمن نظام مرتب له، والأسرة تظل أكثر المؤسسات تأثيرا على الفرد وعلى وحدة المجتمع، بما يقع على عاتقها من أدوار ومسؤوليات نحو الفرد والمجتمع، ومن خلال استمرارها وقوتها تستمد التنظيمات الاجتماعية الأخرى قدرتها على الاستمرار والمواجهة، وفي المقابل أي تفكك في مؤسسة الاسرة ينعكس أثره سلبا على تماسك المجتمع وترابطه.

أولا: تعريف المشكلات الأسرية

لم يعد الدارسون لنظام الأسرة والعلاقات داخلها ينظرون الى الأسرة السعيدة باعتبارها الأسرة التي تخلو من المشكلات، فالصراع عملية تفاعل حتمية لأي جماعة تعيش ضمن حيز مكاني وتربطها علاقات وخصائص مشتركة.

تعرف المشكلات الاسرية من اوجه نفسية واجتماعية وسلوكية وتربوية مختلفة، فالبعض يعرفها بأنها: " المواقف والمسائل الحرجة المحيرة التي تواجه الفرد فتتطلب منه حلا، وتقلل من حيويته وفاعليته وانتاجه ومن درجة تكيفه مع نفسه ومع المجتمع الذي يعيش فيه "

ويرى البعض الآخر بأنها " مفهوم يطلق على مشاعر وأحاسيس الفرد التي تتمثل في الضيق والقلق والتردد إزاء علاقته مع الآخرين في المنزل وفي الصحبة وفي المدرسة، حيث تفتقر هذه العلاقات الى الدفء والصراحة والمحبة المتبادلة " [1].

ثانيا: تصنيف المشكلات الأسرية

تصنف المشكلات الاسرية وفق تصنيفات مختلفة منها:

- تصنف وفقا لأسباب حدوثها: فيصبح هناك مشكلة نفسية، واخرى اجتماعية واقتصادية وتربوية...
- تصنف تبعا لنمط ظهورها: مشكلات عابرة، ومشكلات دائمة أو مشكلات ظاهرة وأخرى خفية.

- تصنف وفقا لطبيعة العلاقات الأسرية: خلافات زوجية، ومشكلات الطفولة [2].

وهناك تصنيف ثان يتمثل في:

1. **مشكلات زوجية:** وهي التي تقوم نتيجة سوء تكيف الزوجين أحدهما مع الآخر في الطباع والعادات وأساليب الحياة.

2. **مشكلات أسرية:** وهي التي تحدث بسبب خلافات حادة تقوم بين الزوجين أو أحدهما والأطفال أو بينهما وبين أفراد أسرتيهما من أباء وأمهات وإخوة وأخوات.

3. **مشكلات اقتصادية:** وهي التي تقوم بسبب خلافات تتصل بتنظيم دخل الأسرة وأوجه صرف هذا الدخل أو بسبب قلة الدخل وعدم كفايته لمواجهة احتياجات الأسرة الضرورية.

4. **مشكلات نفسية:** وهي التي تنجم عن إصابة أحد الزوجين أو بعض أبنائهما وبناتهما بأمراض نفسية وهي تنغص على الأسرة حياتها وتهدد كيانها [3].

ولعل الأسر المهمشة والمتصدعة أكثر أنواع الأسر تعرضا للمشكلات الاجتماعية، إذ يشيع تواجدها في مناطق السكن الهامشية (أحياء الصفيح المحيطة بالعاصمة، بعض البؤر السكنية المتدهورة عمرانيا واجتماعيا)، تواجدها في هذه المناطق هو بحد ذاته مصدر خطر خلقي وقيمي كبير إذ تفتقر هذه الأحياء إلى الخدمات الصحية والسكنية والإنارة والماء، وتظل على هامش رقابة الأجهزة الأمنية وضبطها لسلوكيات الناس، ماعدا حالت الحملات بحثا عن مجرمين أو مطلوبين، يعيش في هذه الأوساط عادة الكثير من حالات الإدمان والدعارة والأعمال الهامشية غير المشروعة، وتتدهور قيمة الإنسان واحترامه لذاته ولذلك ليتردد الكبار كما الصغار عن الإقدام على سلوكيات احتيالية ولا أخلاقية.

كما أن البيئة ذاتها مصدر خطر خلقي كبير حيث يسود ما دون خط الفقر، ومن المعروف في الصحة النفسية أن " ما دون خط الفقر هو ذاته ما دون خط الكرامة البشرية" [4].

ثالثا: أمثلة عن بعض المشكلات الاسرية

1.3. مشكلة سوء معاملة الأطفال

تعتبر ظاهرة اساءة معاملة الأطفال ليست ظاهرة حديثة في المجتمعات، بل كانت موجودة منذ القدم، وتعد من الظواهر التي انتشرت في الآونة الأخيرة بل تتزايد يوما بعد يوم، وللأطفال فيها نصيب ليس كمرتكب للإساءة أو العنف بل كضحية لها، وقد تأخذ الاساءة ضد الأطفال أشكالا متعددة قد يكون عقابا بدنيا يستهدف جسد الطفل كالضرب والايذاء وقد يكون نفسيا يهدد أمن الطفل النفسي، وقد يكون معنويا يمتهن كرامة وانسانية الأطفال.

1.1.3. مفهوم الاهمال وسوء معاملة الأطفال:

ذكر قاموس **وبستر** أن من معاني سوء المعاملة والاهمال للطفل هو ممارسة القوة الجسدية بغرض الاضرار بالطفل وقد يكون الاضرار مادي من خلال ممارسة الضرب او معنوي من خلال تعمد الاهانة المعنوية للطفل بالسب أو التجريح أو الاهانة [5].

وتعرفه ادارة الصحة والخدمات الانسانية بالو.م.أ 1981 بأنه الايذاء الجسدي أو الاساءة الجنسية أو المعاملة للطفل تحت سن الثامنة عشر (18) من العمر وذلك بواسطة شخص

يكون مسئولا عن رعاية الطفل ورفاهيته تحت ظروف تتعرض فيها صحة الطفل او رفاهيته للأذى أو التهديد [6].

وعرفه قانون الحماية والعلاج لسوء معاملة الطفل بالو.م.أ الذي صدر عام 1996 بأن سوء المعاملة والاهمال هو " في حد الأدنى هو فعل حديث أو فشل في فعل من جانب أحد الوالدين أو مقدم الرعاية تنتج عنه وفاة أوايذاء جسمي أو انفعالي خطير أو اساءة جنسية أو استغلال جنسي أو أي فعل أو فشل في فعل ينتج عنه خطر وشيك الحدوث لأذى خطير[7] .

2.1.3. اسباب سوء معاملة الأطفال:

لا يعلم أحد عدد حالات سوء معاملة الاطفال التي تحدث كل عام، لأن الكثير منها لا يبلغ عنه ابدا، ويذكر **المركز القومي** لسوء معاملة الاطفال واهمالهم **بالو.م.أ** أن نحو **مليون طفل** يتعرضون سنويا لأحداث العنف الجسدي مقصودة تهدد حياتهم، ومن المعتقد أن سوء معاملة الأطفال أمر شائع في العديد من البلدان النامية والأقطار الصناعية الغربية.

ثم تغيرت الآراء حول أسباب سوء معاملة الطفل بمرور الزمان، فقد كان العديد من **علماء الاجتماع** يعتقدون يوما أن الأفراد الذين يعانون اضطرابات عاطفية عميقة، هم فقط الذين يقومون على سوء معاملة الأطفال، غير أن الدراسات تشير الى أن معظم الأفراد الذين يسيئون معاملة الأطفال لا يعانون من أمراض نفسية [8].

ويعتقد كثير من الخبراء أن سوء معاملة الطفل سلوك واسع الانتشار لان المجتمع يرى في العقوبة الجسدية التي يوقعها الآباء طريقة مقبولة لتعديل سلوك الأبناء، وعليه فإن من يؤذون الأطفال من الكبار يقصدون أحيانا تقويم هؤلاء الأطفال، دون أن يدركوا سهولة إصابتهم بالأذى ، ويعتبر الضغط النفسي عاملا آخر يؤدي الى سوء معاملة الأطفال ، ويكون الآباء العاطلون عن العمل والمنعزلون عن الناس ، أو الذين يعانون من ضغوط نفسية لأية اسباب، هم أكثر قابلية لأن يسيئوا معاملة أطفالهم من الآباء الذين لا يعانون مثل هذه المشكلات، ويسبب الأطفال الذين دون سن النضج والأطفال المعوقون المزيد من الضغوط على آبائهم ، فان مثل هؤلاء الأطفال يكونون أكثر عرضة لسوء المعاملة من غيرهم.

لقد أدرك الناس في العالم كله أن سوء معاملة الأطفال يشكل معضلة كبيرة، ويمثل منع افراد الاسرة من الانعزال التام أو الاصابة بالضغط النفسي احدى حل هذه المشكلة، ولقد انشئت الجمعية الدولية لمنع سوء معاملة الأطفال واهمالهم في عام **1977**، وهذه الجمعية لها أعضاء في 32 قطرا، وهي تهدف الى منع القسوة على الأطفال في كل البلدان [9] .

3.1.3. الآثار السيئة لإساءة معاملة الأطفال

الآثار العاطفية: تتمثل في:

- تقدير ذات منخفض.
- اكتئاب وقلق.
- اضطراب الأكل.
- صعوبات في العلاقات الاجتماعية.

- اضطرابات في الشخصية.

الآثار الجسدية: تتمثل في:

- الأذى.
- الموت
- المشاكل الأسرية [10].

الآثار السلوكية: تتمثل في:

- مشاكل في العمل أو المدرسة.
- الحمل في فترة المراهقة.
- محاولات الانتحار.
- الجريمة أو سلوك مضاد للمجتمع.
- السلوك العدواني [11].

4.1.3. علاج مشكلة إساءة معاملة الأطفال

يرى بعض الباحثون ان علاج هذه المشكلة ينبغي ان تتم من خلال مؤسسات اجتماعية متخصصة تهتم وتعمل على اجراء الدراسات والبحوث للوقوف على حجم المشكلة وتحديد العوامل المؤدية اليها ومعرفة أفضل الطرائق للتعامل معها بالإضافة الى توفير الرعاية الصحية والنفسية لهذه الفئة واسرهم.

أما الجانب العلاجي لهذه المؤسسات فينبغي ان يهدف الى حماية هؤلاء الاطفال وتوفير جميع اوجه الدعم والمساعدة والرعاية العلاجية المتخصصة وذلك عن طريق ما يلي:

- ✓ تأسيس برامج تعليمية لتدريب القائمين على الرعاية الأبوة الجيدة وامتلاك المهارات.
- ✓ زيادة الوعي لدى الأفراد وذلك عن طريق خلق بدائل سلوكيات جيدة مع الأطفال والابتعاد عن أي نوع من انواع الاساءة [12].
- ✓ فتح قنوات توعوية وشبكات تواصلية مع الأفراد والقائمين على التربية، وبذلك يمكنهم الاستفادة بأسرع وقت ممكن دون تفاقم المشكلات.
- ✓ تثقيف عامة الافراد حول اساءة معاملة الاطفال ليتمكنوا من الإبلاغ حول الاساءة بحيث يمكن التدخل بشكل مبكر.
- ✓ اقامة علاقة ثقة مع الاطفال ورفع مستوى الوعي بحيث يتمكن من الاخبار عن سوء المعاملة بشكل مريح [13].

2.3. مشكلة الطلاق

1.2.3. تعريف الطلاق Divorce

لغة: هو التخلية وإزالة القيد، وفي **الاصطلاح:** هو " رفع قيد النكاح حالا أو مالا بلفظ مخصوص".

واجتماعيا: هو انفصال رابط الزواج عن طريق ترتيبات نظامية يضعها المجتمع في الغالب استنادا الى أسس دينية سائدة [14].

2.2.3. أسباب الطلاق

أسباب خاصة:

وهي التي تتعلق بالزوج والزوجة من جهة الزوج، وترجع الأسباب الى عدة امور من أهمها:

الكراهية، تعدد الزوجات، سوء معاملة الزوجة، عدم القدرة على تحمل نفقات الأسرة، الفروق في السن، المرض، الانحطاط الأخلاقي وسوء السلوك.

أسباب عامة: وترجع في الوقت الحاضر الى ما يأتي:

- العامل الاقتصادي، وأثره في الحياة الاسرية.
- تطور مركز المرأة الاجتماعية وحريتها ونزولها لميدان العمل.
- الاختلاف في المستوى الثقافي والوضع الاجتماعي والسن.
- ضعف الوازع الديني والأخلاقي وخاصة في المجتمعات الحضرية.
- عدم الانسجام اللازم لتدعيم الأسرة قبل وبعد الزواج.
- عدم الاستقرار العائلي وتعذر وصول حل وسط بصدد المشاكل [15].

علاج مشكلة الطلاق:

- توسيع نطاق الرعاية والمساعدات الاجتماعية، لتخفيف الأعباء على أرباب الأسر.
- فحص طلبات الزواج والطلاق، ودراستها من خلال المتخصصين نفسيا واجتماعيا وطبيا واقامة ما يسمى بالعيادات الأسرية في محاولة لتحديد المشكلات وتقديم النصح والعمل على التوفيق بين الأطراف.
- قيام أجهزة الاعلام بنشر الوعي الزواجي وتنوير الأذهان بصدد مشكلات الأسرة.
- انشاء مكاتب صحية للكشف على الراغبين في الزواج قبل عقدة، وبذلك تختفي حالات الطلاق بسبب المرض والعقم أو الشذوذ الجنسي.
- نشر الثقافة الاسرية في المدارس والجامعات والمنظمة للقيم الاجتماعية والاخلاقية المتصلة بحياة

الاسرة [16].

المراجع المعتمدة في المحاضرة السادسة:

1. حسن مصطفى عبد المعطي، **الاضطرابات النفسية في الطفولة والمراهقة**، دار القاهرة، القاهرة/مصر ،2000، ص 13.

2. صباح غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

3. نادية حسن أبو سكينة، منار عبد الرحمان حضر، **العلاقات والمشكلات الأسرية**، دار الفكر، عمان/ الأردن، ط1، 2011، ص2011، ص176.

4. مصطفى حجازي، **الأسرة وصحتها النفسية-المقومات-الديناميات-العمليات**، المركز الثقافي العربي، ط1، 2015، ص39.

5. صباح غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص101.

6. ماجدة أحمد حسن المسحر، **اساءة المعاملة في مرحمة الطفولة كما تدركها طالبات الجامعة وعلاقتها بأعراض الاكتئاب**، ماجستير الآداب في علم النفس، مركز دراسات الأطفال المعوقين، المملكة العربية السعودية، 2007، ص9.

7. صباح غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص101.

8. المرجع نفسه، ص103.

9. ماجدة أحمد حسن المسحر، **مرجع سبق ذكره**، ص103.

10. صباح غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 104-105.

11. ماجدة أحمد حسن المسحر، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

12. صباح غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص106.

13. المرجع نفسه، ص ص 106-107.

14. أحمد العموش، حمود العليمات، **المشكلات الاجتماعية**، الشركة العربية المتحدة، القاهرة/مصر ،2008، ص181.

15. صباح غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 108-109.

16. المرجع نفسه، ص 112.

المحاضرة السابعة: المشكلات السكانية

تمهيد

أولا: أمثلة عن المشكلات السكانية

1.1. التضخم السكاني

2.1. الفقر

3.1. الجوع

المراجع المعتمدة في المحاضرة السابعة

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

تمهيد:

تحظى المشكلة السكانية على المستوى العالمي بأهمية خاصة في عصرنا الحالي، وذلك نتيجة للزيادة المتسارعة في عدد السكان، وذلك بلغ نمو السكان في بعض الدول ارتفاع كبير بالعكس لدول أخرى، وذلك لأسباب كثيرة، فيجب ان تحرص هذه الدول على هذا الارتفاع لكيلا تكون هناك مشاكل تأتي بسبب المشكلة السكانية وأيضا لكي يحظى المجتمع في العيش دون أي عراقيل.

أولا: أمثلة عن المشكلات السكانية

1.1. مشكلة التضخم السكاني

1.1.1. **تعريف المشكلة السكانية:** يقصد بها الوضع القائم في البلاد، عندما يزداد عدد الناس دون أن يوافق هذه الزيادة ازدياد مناسب في التعليم وفي المرافق الصحية وفي الاقتصاد، ويكون هذا النمو في الكم دون الكيف [1] .

ونقول إنه توجد مشكلة سكانية عندما توجد الظواهر التالية:

- يكون النمو السكاني أكبر من النمو الاقتصادي.
- يكون الاستهلاك أكبر من الانتاج.
- يزداد طلب الأفراد لدخول المدارس، أو لدخول المستشفيات، وهذا كله يعني أن عناصر المشكلة السكانية يمكن تلخيصها في نقطتين:
- معدلات مرتفعة للزيادة السكانية من جانب.
- معدلات للتنمية لا تتناسب مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية من جانب اخر مما يترتب عليه بالضرورة انخفاض مستوى المعيشة [2].

2.1.1. ابعاد المشكلة السكانية:

يمثل السكان العنصر الدينامي لأي شكل من اشكال البناء الاجتماعي، وبدون وجود العنصر البشري ينتفي وجود البناء الاجتماعي، لأنه يرتبط بالسكان ارتباطا شديدا، ولا توجد ظاهرة سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية إلا وكانت تخضع لظروف السياسات السكانية القائمة داخل ذلك المجتمع، حيث يكون العنصر البشري هو أساس أي تغير اجتماعي سواء داخل المجال الفكري أو المادي، فضلا عن أي زيادة أو نقص في السكان يؤثر على البناء الاقتصادي وقوة العمل وكذلك علة البناء الاجتماعي.

فالمشكلة السكانية وثيقة الصلة بالعديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهامة في المجتمع، ودراسة المشكلة السكانية لا تتم في فراغ وانما تتم في اتصالها بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع.

وفيما يلي هناك ابعاد ثلاث متداخلة والتي تتصل اتصالا مباشرا بحياة المواطنين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

- السكان ظاهرة اجتماعية.
- التضخم السكاني ظاهرة سياسية.
- السكان ظاهرة اقتصادية [3].

3.1.1. مواجهة المشكلة السكانية:

يمكن مواجهة هذه المشكلة من خلال الاتي:

1. الارتقاء بمستوى التعليم ونشره بين الجنسين وتحسين الوعي السكاني والصحي والبيئي.
2. استثمار مرحلة الطفولة واعداد الاطفال ذهنيا وفكريا وصحيا ورياضيا خاصة أطفال القرية الى جانب أطفال الحضر.
3. الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، وتوجيهها وفق برامج مخططة للتنمية الشاملة.
4. العمل على تحقيق التوازن وعدم اهدار الطاقة والموارد والتوفيق بين أنشطة الانسان والموارد والبيئة.
5. التنمية في العديد من المجالات فهي الأسلوب الأمثل لحل مشكلة الانفجار السكاني، والتخطيط الطموح من أجل بناء الانسان وبناء المصانع واستصلاح الأراضي.
6. تنمية التصنيع وذلك من خلال زيادة عمالة المرأة، والحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار، واستخدام الاكتشافات العلمية الحديثة.
7. تنمية الموارد الزراعية وذلك من خلال التوسع في الأراضي الزراعية، وزيادة الانتاج الزراعي، والتوسع في التصنيع الزراعي [4].

2.1. مشكلة الفقر

كانت ظاهرة الفقر ولا يزال من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتشر في المجتمعات البشرية، لما يترتب عليها من آفات اجتماعية كالمرض والجهل ...والتي تؤثر سلبا على الواقع المعاش للأفراد من جهة وعلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، وتشكل مكافحة الفقر وايجاد سبل لمواجهته من أهم التحديات الأساسية التي تقوم بها الحكومات لرفع المستوى الأدنى لهذه الطبقات، وكذا الوقوف على مواطن الضعف والنهوض بها إلى الرقي ومستوى معيشي ملائم إلى حد الكفاية في ظل النظام الذي يهدف إلى تحقيقه.

إذ مما لا شك فيه أن هذه الظاهرة أصبحت تشكل هاجسا لمختلف المجتمعات في العالم وبدرجات متفاوتة غير أن دول الجنوب أصبحت الأكثر فقرا في العالم، ففي هذا الإطار يكفي أن نعرج على بعض المعطيات حول مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 2001 إذ يوضح أن 1.2 مليار شخص في العالم يعيشون بدولار واحد في اليوم و 2.4مليار شخص يحصلون على دولارين في اليوم.

وتبعا لنفس المصدر فإن 1% من الأكثر ثراء في العالم يستحوذون على حاصل مدخول 58 %من الفقراء.

إن هذه المؤشرات الجزئية يمكن أن توضح التوزيع غير العادل للثروات في العالم بين الدول الفقيرة والدول الغنية وكذا نفس الأمر داخل المجتمعات [5].

لم تعرف اقتصاديات العالم ظاهرة تاريخية مؤثرة وملازمة لحياة شعوبها مثل ظاهرة الفقر، وبالرغم من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة التصدي لهذه الظاهرة من مختلف الجهات والمؤسسات والعقائد إلا أن هذه الظاهرة تفاقمت واستفحلت وجعلتها في مقدمة أولوياتها في عمليات تنميتها وأصبح موضوعها من المواضيع المهمة التي حظيت باهتمام كل المتخصصين في هذا المجال وبخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين ومع بداية الألفية الثالثة، فالفقر واحد من أسس انهيار المجتمعات إضافة إلى المرض و الجهل باعتبارهما سبب ونتيجة للفقر الاقتصادي والاجتماعي، إذ لم يعد الفقر مصطلحا حتى يمكن تجاوزه بكلمات عابرة و إنما أصبح ظاهرة كبيرة تحددها عوامل ومؤثرات اقتصادية و اجتماعية تؤثر عليه بشكل أو بأخر[6].

إن مشكلة الفقر ليست جديدة على الفكر التنموي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن تفاقهما خلال النصف الأخير من القرن العشرين بل وزيادة انتشارها في تسعينات القرن العشرين قد وضعها في مقدمة القضايا التي تتم دراستها عالميا بسبب إدراك خطورة الفقر على الأثرياء والفقراء على حد سواء، وتشير البيانات إلى حقائق مفزعة عن الفقر حيث يعيش ثلث سكان الدول النامية في حالة من الفقر المطلق حيث يعوق سوء التغذية النمو البدني والعقلي لطفل من كل **3 أطفال** في الدول النامية، ويوجد ما يقرب من 1.3 مليون إنسان في الدول النامية محروم حتى من الحد الأدنى من مياه الشرب ففي **1992** مات **6 ملايين** طفل دون سن ال 5 سنوات من العمر من أمراض الرئة والإسهال ، و تشير إحصائيات البنك

الدولي إلى أن الدخل الفردي في الدول المتقدمة يصل إلى 25 ألف دولار في العام في الوقت الذي لا يزيد دخل الفرد في الدول النامية عن 1000 دولار في العام .

يدل مفهوم الفقر على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية، وهي أوضاع تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة، غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر، **إذ تشير مفاهيم متعلقة بالفقر وبرامج وسياسات مكافحته إلى الفقر المطلق، والفقر النسبي، حيث يعطي المفهوم الأول حدا معينا من الدخل، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد ، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد ، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة.**

من جهة أخرى تركز بعض مفاهيم الفقر على أشكال مختلفة من الحرمان، وتشمل أشكال الحرمان الفسيولوجية والاجتماعية، أما الأولى فتتمثل في انخفاض الدخل (أو انعدامه) والغذاء والملبس والمسكن، ومن هنا فهي تشمل فقراء الدخل وفقراء الحاجات الأساسية، أما الحرمان الإجتماعي فهو مرتبط بالتباينات الهيكلية المختلفة كالائتمان، الأرض، البنى التحتية المختلفة، وحتى الأملاك العامة(المشتركة) ، إضافة إلى عدم تمكن" **الفقراء** " من الاستفادة من الأصول الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية.

ويرى بعض الباحثين عدم وجود تعريف لخط الفقر يلقى إجماعاً معتمداً في الأدبيات المختصة بتعريف الفقراء أو تحديد خط الفقر، وذلك كون الحرمان المادي يمكن قياسه بسهولة (بطالة،

ازدحام سكاني ... إلخ) ، في حين أن الحرمان الإجتماعي، خصوصاً في الجوانب المتعلقة بغياب أو تدني المشاركة في الاعراف والمناسبات الاجتماعية للفرد في المجتمع، وهذه أمر يصعب قياسها بدقة، وتحتاج إلى مقاييس أخرى تتطلب أشكالاً مختلفة من البحث الميداني.

ومن المهم الإشارة إلى مفهوم الفقر من وجهة نظر الفقراء أنفسهم، حيث يرونه نتيجة لعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد والأسرة والمتمثلة في توفير المأكل والملبس والمسكن الملائم، وضمان العلاج وتوفير المستلزمات التعليمية الأفراد الأسرة وتسديد فواتير (الماء والكهرباء وتلبية الواجبات الاجتماعية) [7] .

أما عن أسباب الفقر:

إن أهم أسباب الفقر يمكن أن تصنف بناء على عدد من الأبعاد التي تسهم في تكوين الفقر وهي:

أولا :البعد السياسي:

يسهم التوزيع الجغرافي في التأثير على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع، وذلك يرجع لقلة الموارد المتاحة للأفراد نظرا لتركيبتها الجغرافية، أيضا العوامل الأمنية وما يعتريها من تغيرات كالحروب التي تؤثر بشكل قوي على الاقتصاد لأنها تحول دون تقدم عجلة التنمية الاقتصادية وايقاف أي نشاط أو استثمار في البلد، وبالتالي تقل الموارد المتاحة لأفراد المجتمع وهذا يؤثر على مستوى المعيشة ويسبب تفشي ظاهرة الفقر، كذلك بعض السياسات في بعض المجتمعات وسوء التدبير للموارد وهذا بدوره ينعكس سلبا على المجتمع.

ثانيا :البعد الاقتصادي:

ويندرج تحت هذا البعد ما يعتري النظام الاقتصادي من تقلبات وتحديات يسهم فيها التقدم العالمي والتطور على مختلف الصعد، وعدم استغلال الثروات والإمكانات بالشكل الصحيح، وما يطرأ على الجانب الاقتصادي من تغيير كالعولمة والخصخصة وغيرها، كل هذه العوامل وغيرها لها تأثير إيجابي أو سلبي على أفراد المجتمع ومستوى معيشتهم.

ثالثا :البعد الاجتماعي:

إن ظهور الطبقات الاجتماعية وتمايزها في أي مجتمع يعد بيئة خصبة لظهور الفقر وتدني مستوى المعيشة، لأن ذلك يسهم في وضع خطوط حمراء في التعاطي مع معطيات الحياة ومواردها كل بناء على طبقته ومستواه، وهذا يقلل الفرص في أوجه البعض باختزال الموارد والإمكانات المتاحة، ما يؤدي بدوره إلى ظهور آفة الفقر وتدني مستوى المعيشة.

وكل هذه الأبعاد تعد مكملة لبعضها البعض في إسهامها في نشوء ظاهرة الفقر.

أما عن المشكلات المتعلقة بالفقر والمترتبة على الأبعاد الثلاثة السابقة:

1. البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي بدمار أفراد المجتمع وانهياره ككل.
2. انعدام أو تدني في مستويات الدخل.
3. انتشار البطالة.
4. انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية (الجهل)

5. ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما تؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات.

6. نقص وسوء التغذية والتي تؤدي انتشار الأمراض.

7. تدني مستوى الإسكان.

8. ظهور المشكلات الاجتماعية مثل **التفكك الأسري** الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة والتي تؤدي إلى:

9. عدم تمكين الأطفال من الدراسة، أو الدراسة الجيدة، فارتفاع عبء الإعالة الذي هو من أسباب الفقر يؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك، مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال.

10. انتشار الجرائم مثل القتل والسرقات والاختلاس الناتج من انخفاض الدخل ومستوى المعيشة والرغبة في الثراء أو الحصول على المال لسد احتياجات الأسرة.

11. قلة فرص التعليم بالنسبة لأفراد المجتمع.

12. نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي عن المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية.

13. ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم، ففي الأثر كاد الفقر أن يكون كفرا، وبالتالي تظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد، والدين، حيث أن الفقير غير المتعفف، يجيز لنفسه كل الأمور التي تمكنه من الحصول على لقمة العيش.

14. ظهور الآثار الاجتماعية، يؤدي إلى قلة مرد ودية الأفراد، وضعف مستوى نشاطهم الاقتصادي، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض دخل الدول [8] .

3.1. مشكلة الجوع

يتخذ الجوع اشكالا مختلفة، ولكنها جميعا يمكن ان تسبب الموت والمعاناة المفرطة، خاصة في الدول النامية، الا ان هناك حاجة على المدى الطويل الى حلول مستديمة للتحرك نحو تحقيق الهدف الدولي بتخفيض عدد الأشخاص الجياع الى النصف.

1.3.1. تعريف الجوع:

الجوع ظاهرة مرتبطة بانعدام الأمن الغذائي، وقد عرف بيان القمة العالمية للغذاء للعام **1996** الأمن الغذائي على أنه وضع " يوجد عندما يحصل جميع الناس، وفي كل الأوقات، على ما يكفي من الغذاء المأمون والمغذي لسد احتياجاتهم الغذائية وأغذيتهم المفضلة لممارسة حياة نشيطة وصحية" وينجم الجوع عندما يفقر الافراد والاسر الى الامن الغذائي لفترة من الزمن.

إن الجوع يوقع الافراد والاسر في حلقة مفرغة من الحالة الصحية السيئة والقدرة المتضائلة على التعلم والعمل، مما يسبب الفقر والموت ويسهم في انتشارها على نطاق واسع، وتمتد رقعة هذا التأثير الضار بحيث تشمل المجتمعات والاقتصاديات.

ومسألة الجوع هي معقدة وتحتاج معالجتها بصورة ملائمة الى الارتكاز الى فهم سبب وجوده في المقام الأول، بمعزل عن التأويلات الخاطئة والاعتقادات المغلوطة التي لا ترتكز الى أي أساس من الصحة.

2.3.1. أنواع الجوع: هناك نوعين من الجوع المزمن والمؤقت

- ✓ **الجوع المزمن:** يحدث عندما لا يتمكن الناس من الحصول على ما يكفي من الغذاء لفترة طويلة بسبب الفقر المستمر، ويعاني منه الكثير في العالم النامي من الجوع المزمن.
- ✓ **الجوع المؤقت:** هو حالة عابرة تنتج عن أحداث كالكوارث الطبيعية والنزاعات المسلحة، أو على مستوى أصغر عن البطالة أو المرض أو وفاة في الاسرة، وهناك في أي وقت من الأوقات، ويوجد عشرات الملايين من الأشخاص المعرضين لخطر الجوع المؤقت [9].

3.3.1. اثار الجوع:

- ✓ سوء تغذية البروتين –الطاقة–استهلاك كميات غير كافية من البروتين وسعرات الطاقة، هو السبب الرئيسي لوفاة الأطفال في الدول النامية.
- ✓ نقص المغذيات الدقيقة (الافتقار الى مغذيات دقيقة أساسية كالحديد واليود وفيتامين د) هو مساهم رئيسي في وفيات الأطفال واعاقة النمو والتطور والقدرة على التعلم بين ملايين الأطفال.

ومن الملاحظ لقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية من 798 مليونا في عام 2000 الى حوالي 852 مليونا في هذه السنوات الأخيرة.

4.3.1. مواجهة الجوع:

- ✓ يستلزم تقليص الجوع المزمن برامج تستهدف الأشخاص الضعفاء المعرضين للخطر الذين يعانون من فقر مدقع وتقدم الدعم قبل ظهور حالات الطوارئ، وهذه البرامج ترتكز على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية المسببة للجوع.
- ✓ تتطلب معالجة أسباب الجوع بذل مجهود ضخم ومستديم يفوق قدرة أي دولة واحدة بمفردها، ويتعين من الوكالات المانحة التنسيق مع الحكومات الوطنية ودعمها في وضع وتغطية كلفة السياسات الوطنية والاستراتيجيات والخطط بشكل مناسب بدلا من متابعة مشاريع فردية.
- ✓ يجب تغيير معظم برامج الحكومة الأمريكية حاليا، ويجب وضع استراتيجيات مدمجة متعددة السنوات وتخصيص اعتمادات لعدة سنوات لا تخضع لفرض حدود سنوية، فمعالجة تعقيدات الجوع تتطلب التزامات مالية أكيدة وطويلة الأمد.

ان مشكلة الجوع تحتاج الى وعي ودمج العوامل كجزء من خطة للتوصل الى تقليص مطرد ومتواصل لعدد الأشخاص الذين يعيشون في ازمة، والى زيادة اعداد الأشخاص الذين يحصلون بشكل آمن ومستديم على احتياجاتهم من الغذاء والتغذية [10].

المراجع المعتمدة في المحاضرة السابعة:

1. صباح غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص113.

2. محمد مصطفى أحمد، **السكان والأسرة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية/مصر، 1998، ص ص 10-16.

3. عصام توفيق قمر وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 119-200.

4. مرجع نفسه، ص ص 217-218.

5. قنيفة نورة، **مرجع سبق ذكره**، ص98.

6. أمل عبد الفتاح شمس، **الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي**، دار الفكر العربي، القاهرة/مصر، 2013، ص 13.

7. قنيفة نورة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 99-100.

8. نفس المرجع، ص ص 101-102-103.

9. صباح غربي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 144-145-146.

10. مرجع نفسه، ص ص 151-152.

خاتمة:

بعد استعراض نظريات المشكلات الاجتماعية يمكن القول إن المشكلة الاجتماعية في الغالب لا يمكن استرجاعها الى سبب واحد، وانما تعدد الأسباب في ظل تفسير كل نظرية من النظريات لان المشكلات الاجتماعية شيء معقد، وأحيانا بالغ التعقيد، ويمكن اللجوء الى أكثر من تفسير من تفسيرات هذه النظريات،

وعليه فإن سبب المشكلة الاجتماعية ترجع إلى وجود أفراد وجماعات تصر على أن تسلك سلوكا ينحرف على المعايير والقيم السائدة، وبالتالي يستند سلوكهم على معايير خاصة تتعارض مع التوقعات السائدة في المجتمع عن السلوك السوي.

ولقد ذهب العديد من الباحثين الى دراسة المشكلة الاجتماعية التي تعرفها المجتمعات المعاصرة نتيجة التغييرات الطارئة عليها التي تنعكس سلبا على الحياة الاجتماعية مما أدى الى ظهور علم قائم بذاته الا وهو علم المشكلات الاجتماعية الذي يحاول البحث فيها وإيجاد الحلول لها، أو التخفيف منها.

وفي الأخير نتمنى أن نكون قد اوصلنا الى طلبة علم الاجتماع معلومات حول مقياس المشكلات الاجتماعية التي نعتبرها حقلا هاما في الحقل البحثي الاجتماعي، واستفادة علمية ومعرفية هامة.

قائمة المراجع:

1. أحمد العموش، حمود العليمات، **المشكلات الاجتماعية**، الشركة العربية المتحدة، القاهرة/مصر،2008.

2. اسماعيل محمد الزيود، **علم الاجتماع**، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان/الأردن، 2011.

3. أمل عبد الفتاح شمس، **الفقر والتنمية بين الأوضاع الداخلية والنظام العالمي**، دار الفكر العربي، القاهرة/مصر، 2013.

4. بهاء الدين خليل تركية، **مشكلات اجتماعية معاصرة**، دار المسيرة، ط1، عمان/الاردن، 2014.

5. جلال عبد الخالق، **الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية/مصر، 1999.

6. حسن شحاته سعفان، **اسس علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، ط8، القاهرة /مصر، 1985.

7. حسن مصطفى عبد المعطي، **الاضطرابات النفسية في الطفولة والمراهقة**، دار القاهرة، القاهرة/مصر،2000.

8. دارين صبحي سويدان، **ظاهرة التسول: الاسباب والآثار والعقوبة القانونية وطرق الحد منها**، موسوعة ودق القانونية للأبحاث والدراسات والاستشارات القانونية الشاملة، ديسمبر 2021، فلسطين.

9. دلال ملحس استيتية، عمر موسى سرحان، **المشكلات الاجتماعية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان/ الأردن، 2012.

10. سهير لطفي، **الإدمان–أوهام–أخطار–حقائق**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة/مصر، 1993.

11. طارق كمال، أنور حافظ، **المشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية/مصر، 2009.

12. طارق موسى، خالد الدسوقي، **علم النفس النمو**، دار المعارف، القاهرة/مصر، 2000.

13. عصام توفيق قمر وآخرون، **المشكلات الاجتماعية المعاصرة –مداخل نظرية– تجارب عالمية–أساليب المواجهة**، دار الفكر، ط1، عمان/ الأردن، 2008.

14. عصام محمد منصور، **مدخل الى علم الاجتماع**، دار خليج، ط1، الاردن، 2011.

15. علي عبد الرزاق جلبي وآخرون، **علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية/مصر، 2003.

16. علي عيد راغب، **مشكلات اجتماعية معاصرة، نماذج مختارة من مجموعة مجتمعات عربية معاصرة**، مجموعة دالتا، ط2، الكويت، 1994.

17. علي معمر عبد المؤمن، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية الأساسيات والتقنيات والأساليب**، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ط1، ليبيا، 2008.

18. غربي صباح، **المشكلات الاجتماعية**، دار المجدد للطباعة والنشر والتوزيع، ب.ط، 2020، الجزائر.

19. فهمي سليم الغزوي وآخرون، **المدخل الى علم الاجتماع**، دار الشروق، عمان/ الاردن، 1992.

20. قنيفة نورة، **المشكلات الاجتماعية**، مطبوعة بيداغوجية لسنة الثانية علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة ام البواقي،2018/2017.

21. ماجدة أحمد حسن المسحر، **اساءة المعاملة في مرحمة الطفولة كما تدركها طالبات الجامعة وعلاقتها بأعراض الاكتئاب**، ماجستير الآداب في علم النفس، مركز دراسات الأطفال المعوقين، المملكة العربية السعودية، 2007.

22. محمد حسن غانم، **مشكلات نفسية اجتماعية (الادمان، الجناح، العنف، اساءة معاملة الاطفال، تلوث البيئة والزحام)**، على الموقع www.kotobia.com

23. محمد سعيد فرج، **ما علم الاجتماع**، منشأة المعارف، الاسكندرية/مصر، 2012.

24. محمد سعيد فرج، **مقدمة في علم الاجتماع**، نور الاسلام، القاهرة/مصر، 1990.

25. محمد عاطف غيث، اسماعيل علي سعد، **المشكلات الاجتماعية-بحوث نظرية وميدانية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية/ مصر، 2011.

26. محمد عاطف غيث، **المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية/مصر، د.س.

27. محمد عبد العليم مرسي، **التربية ومشكلات المجتمع**، دار الابداع الثقافي، الرياض، 1995.

28. محمد محمود الجوهري وعدلي محمود السمري، **المشكلات الاجتماعية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 2011.

29. محمد مصطفى أحمد، **السكان والأسرة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية/مصر، 1998.

30. محمد نجيب توفيق، **الخدمة الاجتماعية في محيط نزلاء السجون والأحداث**، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة/مصر، 1997.

31. مصطفى حجازي، **الأسرة وصحتها النفسية-المقومات-الديناميات-العمليات**، المركز الثقافي العربي، ط1، 2015.

32. معن خليل عمر، **علم المشكلات الاجتماعية**، دار الشروق، ط1، 2005.

33. نادية حسن أبو سكينة، منار عبد الرحمان حضر، **العلاقات والمشكلات الأسرية**، دار الفكر، عمان/ الأردن، ط1، 2011، ص2011.